

عبد العالي حور

## حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية متوسطة



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

استراتيجية



# حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية متوسطة

## مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر دراسات استراتيجية؛ وهي سلسلة علمية محكمة، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

### هيئة التحرير

جمال سند السويدي رئيس التحرير  
محمد خلفان الصوافي مدير التحرير  
عماد قدورة

### الهيئة الاستشارية

حنيف حسن علي وزير التربية والتعليم  
إسماعيل صبري مقلد جامعة أسبوت  
صالح المانع جامعة الملك سعود  
محمد المجذوب جامعة بيروت العربية  
فاطمة الشامسي جامعة الإمارات العربية المتحدة  
ماجد المنيف جامعة الملك سعود

دراسات استراتيجية

# حقوق الإنسان في الشراكة الأورو متوسطية

عبد العالي حور

العدد 143

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



## محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2009

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2009

ISSN 1682-1203

النسخة العادية: 3-015-14-9948-978 ISBN

النسخة الإلكترونية: 0-061-14-9948-978 ISBN

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: [pubdis@ecssr.ae](mailto:pubdis@ecssr.ae)

Website: <http://www.ecssr.ae>

## المحتويات

7	مقدمة .....
10	حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأوروبية .....
26	إدماج حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية متوسطة .....
	آثار المتغيرات الدولية والإقليمية على ملف حقوق الإنسان في الشراكة
44	الأوروبية متوسطة .....
76	الخاتمة .....
79	الهوامش .....
97	نبذة عن المؤلف .....





## مقدمة

تعتبر قضايا حقوق الإنسان من أبرز القضايا المعاصرة التي أعادت تكييف المفهوم التقليدي للسيادة ليستجيب للتطورات التي شهدتها الإنسانية في هذا المجال، إذ لم تكن هذه القضية مبدئياً منظمة من قبل القانون الدولي بشكل متكامل. لكن بعد عام 1945 أصبحت الحرية الواسعة التي كانت تتصرف بموجبها الدول في مجال حقوق الإنسان مقيدة في كثير من المستويات بمعايير دولية وإقليمية، قانونية وعرفية، ولم تعد السيادة سلطة مطلقة تسمح للدولة بالقيام بما يمنعه صراحة القانون الدولي، بل أصبحت مشروطة بمعايير إنسانية واسعة تعطي لفكرة السيادة مفهوم "السيادة المسؤولة".<sup>1</sup>

إن هدف حقوق الإنسان الأساسي والوحيد هو ضمان وضع أخلاقي إنساني لكل فرد؛ أي أن «يتمكن كل شخص من أن يصبح سيد نفسه أو سيد تطوره الشخصي، قادراً على إقامة علاقات مع الغير مبنية على الاحترام والتعاون المتبادل بدل أن يكون سلبياً وتابعاً لعمل الغير».<sup>2</sup> لكن بعد ويلات الحريين العالميتين، بدأت الدول تنزع باتجاه تدويل هذه الحقوق وفرض احترامها عبر تكريسها في ميثاق الأمم المتحدة، ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، الذي مثل صدوره نقلة تاريخية مهمة في تنظيم علاقة الدولة بمواطنيها، إلا أن طبيعة الإعلان ومنطلقاته الخاصة أدت إلى قيام الدول - ولا سيما الكبرى منها - بتوظيفه سياسياً، وبخاصة خلال فترة الحرب الباردة.<sup>3</sup>

لكن ما كان لهذا الأمر أن يستمر بهذا الشكل، خاصة في وقت وصل فيه العالم إلى درجة من الاعتماد المتبادل، وتأسست منظمات دولية تراقب حقوق الإنسان على المستوى الدولي، بحيث إن انتهاك أي دولة لحقوق الإنسان يجعلها موضع انتقاد مشروع من الدول الأخرى وكذلك من المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية.<sup>4</sup> وهكذا بدأت حقوق الإنسان تؤثر في شكل العلاقات الدولية، حيث صار مبدأ احترامها أحد المعايير المهمة في تحديد العلاقات والمعاملات الدولية، وكذلك في قياس التطور السياسي لأي مجتمع، فالمفهوم أخذ يكتسب عالمية جديدة ذات فاعلية أكبر بعد أن كان مجرد شعار تتضمنه وثائق الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية.<sup>5</sup> ويقصد بعالمية حقوق الإنسان تلك «المنظومة من العهود والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي أنشأت بشأنها الأمم المتحدة آليات لمراقبة تنفيذها وألزمت الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقيات تقديم تقارير دورية توضح فيها مدى التقدم الذي أحرزته في تطبيقها».<sup>6</sup>

لم يعد للدول مجال للتملص من التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، والتدبر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، خاصة وأن الفقه القانوني الدولي قد عرف المجال المحفوظ بأنه «ذلك الذي تكون فيه أنشطة الدولة أو اختصاصاتها غير مقيدة بالقانون الدولي»، وهو ما يعني أن المجال الخاص للدولة يتقلص كلما توسعت التزامات ذات طبيعة تعاقدية أو عرفية.<sup>7</sup>

وقد خطا العالم خطوة جديدة نحو العالمية، عندما دعت الأمم المتحدة إلى مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان عقد في فيينا عام 1993، حيث أكد المؤتمر على

عالمية وتربط حقوق الإنسان وعدم جواز تجزئتها، وأكد على أن عالمية حقوق الإنسان لا تتعارض مع فكرة التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية التي هي أيضاً حق من حقوق الإنسان.<sup>8</sup>

وقد عمل الاتحاد الأوروبي على إقامة علاقات وطيدة بين التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان في إطار علاقاته التعاونية مع دول العالم الثالث، وعلى رأسها الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط التي ترتبط معه بعلاقات اقتصادية وسياسية وثقافية قديمة جداً ومعقدة، ويفرضها التاريخ وبحكمها مسار بناء مستقبل المنطقة المتوسطية، وتؤطرها الجغرافيا. وقد عمد منذ لحظة تأسيسه إلى تدعيم علاقاته بجيرانه المتوسطيين مستنداً في ذلك إلى النصوص الصريحة لمعاهدة روما؛ فالمغرب وتونس ذكرا صراحة في البروتوكول الملحق باتفاقية روما لعام 1957، وذلك نظراً للعلاقات الاقتصادية المتميزة التي تربط هاتين الدولتين بفرنسا.<sup>9</sup> وقد وقعت المجموعة الأوروبية منذ الستينيات من القرن المنصرم عدداً كبيراً من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية مع بلدان من جنوب المتوسط أطلق عليها الاتفاقيات التجارية التفضيلية *Accords commerciaux préférentiels*.<sup>10</sup> واستمر هذا الوضع التعاوني طوال السبعينيات والثمانينيات، حتى انتقل من صيغة التعاون إلى صيغة الشراكة في منتصف التسعينيات وتحديداً في تشرين الثاني/نوفمبر 1995 مع انعقاد مؤتمر برشلونة الذي ضم وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي مع نظرائهم من 12 دولة متوسطة، والذي مثل بداية لتحول حقيقي في العلاقات الأوروبية المتوسطية، حيث مهد لعقد سلسلة من الشراكات بين

الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة الأخرى في إطار ما أصبح يطلق عليه "مسار برشلونة".

لقد أصبح هناك قناعة عالمية بأن عوامل عدم الاستقرار الموجودة أو المحتملة ناتجة عن غياب الديمقراطية وعدم احترام حقوق الإنسان؛ لهذا عمل الاتحاد الأوروبي على جعل مسألة حقوق الإنسان أحد مكونات سياسته الخارجية وأحد شروط الاتفاقيات التجارية التي يعقدها مع الدول الثالثة. وعلى الرغم من إصرار البرلمان الأوروبي والعديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان على فرض مراجعة دورية وشاملة، وأن يكون الاتحاد مستعداً لتعليق الاتفاقيات في حال استمرار إحدى الدول الشريكة في ارتكاب انتهاكات خطيرة وبصفة مستمرة، فإن أي إجراء لم يتخذ في هذا الاتجاه.<sup>11</sup>

### حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأوروبية

إذا كانت دول الاتحاد الأوروبي قد حققت الكثير مما تطمح إليه من إرساء أسس تنمية اقتصادية واجتماعية، وإقرار سياسة نقدية توفر الاستقرار وتخفف من حدة الفوارق الطبقيّة بين الشعوب الأوروبية وتكوّن معالم شخصية أوروبية موحدة ذات مواقف متقاربة، فإن ما تحتاج إليه هو تحسين بنيانها الذاتي، ودعم خطواتها التوحيدية بقرارات تحدد أوجه التعاون بينها وبين المجموعات الدولية الأخرى، ولاسيما الدول المطلة على البحر الأبيض

المتوسط، التي تعتبر استقرار أوضاعها الاجتماعية عاملاً أساسياً لاستمرار التجربة الأوروبية.

ويقدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ما يزيد على 50٪ من مساعدات التنمية المقدمة في العالم الآن، ويعطي أفضليات تجارية ومساعدات مستقلة للدول النامية التي تحتاج إلى المساعدات، ولكنه في البداية فشل في الأخذ بالحسبان البعد السياسي للتنمية، وكذا إمكانية التأثير في النظام السياسي للدول المستقبلية للمساعدة، حيث إن إدخال المبادئ الديمقراطية كما هو متعارف عليه في الغرب وتشجيع حقوق الإنسان عبر سياسات التنمية لم يكن معمولاً بهما؛ فالمجتمع الدولي كان يعتقد أن التقدم الاقتصادي والصناعي يمكن تحقيقه بواسطة المساعدة من أجل التنمية عبر المشروعات الفردية، ومن ثم تعميم النمو في أوساط القطاعات الفقيرة في المجتمع. لكن بعد عدة سنوات من تطبيق هذه السياسة لم تعرف وضعية الفقراء أي تحسن.

وفي بداية التسعينيات بدأت المجموعة الأوروبية في القيام بجهد أكبر في إدخال اعتبارات حقوق الإنسان في سياستها العامة المتعلقة بالتنمية؛ ففي مذكرة للمفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبيين بخصوص "حقوق الإنسان والديمقراطية وسياسة التعاون في التنمية" في آذار/ مارس 1991 تم وضع الطريق في هذا الاتجاه وتبعها قرار للمجلس الأوروبي في حزيران/ يونيو 1991 أكد على الربط بين حقوق الإنسان والتنمية. لكن التقدم الأكثر أهمية هو ذلك الذي جاء به قرار المجلس في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، حيث

أدخل بصفة رسمية حقوق الإنسان والديمقراطية ووجوب مراعاتها في الدول المستقبلية للمساعدات كعنصر أساسي في مسلسل صناعة سياسة التنمية. فبعد أن كانت مسألة حقوق الإنسان تحتل أهمية دنيا في المرحلة السابقة، أصبحت من ذلك التاريخ فصاعداً ذات أهمية مركزية تهتم بها المؤسسات الأوروبية المختلفة.<sup>12</sup> فالإدماج الصريح لحقوق الإنسان كهدف في سياسة التنمية كان هو التحول الأهم في سياسة الاتحاد الأوروبي.

### السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان

إذا كان الجيل الأول من الاتفاقيات الثنائية التي كانت تربط الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطة ذات طبيعة تجارية واقتصادية خالصة، فإن الأوروبيين أصبحوا يضعون شروطاً غير اقتصادية للدخول في شراكة ذات صبغة اقتصادية أساساً؛ فهم يقفون مدافعين عن نموذج الديمقراطية الغربية، ويشترطون على شركائهم في المستقبل إقامة نظام ديمقراطي يرتكز على أسس احترام حقوق الإنسان، وضمان حرياته الأساسية، ويعتبرون ذلك شرطاً لا بد من توافره لتحقيق تعاونهم.<sup>13</sup>

فقبل بداية التسعينيات، وكما في مناطق أخرى، فإن الاهتمام الأوروبي بالديمقراطية وحقوق الإنسان كان ضعيف الأهمية وذلك طبقاً لمنطق الحرب الباردة،<sup>14</sup> حيث إن الاهتمام بتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان ظهر مع السياسة الأوروبية الجديدة والمبادرات الجديدة تجاه دول أفريقيا والكاربي والباسفيك المعروفة اختصاراً بدول "ACP"، ومع دول شرق ووسط أوروبا، وأمريكا اللاتينية، لكنها ظلت غائبة عن سياسة أوروبا المتوسطة إلى أن تم

تبنيها في كانون الأول/ ديسمبر 1990. في هذا السياق عمل الاتحاد الأوروبي على التأكيد على اقتصاد السوق كوسيلة مهمة لتحقيق الاستقرار والاعتدال في المتوسط، والمساعدة على تعميم النمو الاقتصادي الذي سيحد من ضغط الهجرة السرية ويحقق الاستقرار.<sup>15</sup> وإذا كان من بين الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الأوروبية هو إيجاد محيط مستقر آمن لا يهدد التجربة الأوروبية ولا يعوق تحقيق نجاحاتها، فإن مسألة حقوق الإنسان اعتبرت، فيما بعد، من بين الأدوات الكفيلة بتحقيق هذه الغاية.

### ربط المساعدات باحترام حقوق الإنسان

تزايد الخطاب الدولي الذي يربط المساعدة على التنمية باحترام حقوق الإنسان، وهذا الربط راجع ليس فقط لضغط المنظمات غير الحكومية والرأي العام، بل كذلك للوعي المتزايد في الدول المانحة نفسها بضرورة ترشيد حد أدنى من التعاون الدولي وإدخال قدر من العقلانية على السياسة الخارجية، ليس لاعتبارات أخلاقية أو إنسانية وحسب، ولكن لاقتناعها أساساً بأن مصالحها نفسها صارت مهددة؛ بسبب تردي الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم الثالث وما ينتج عنه من ظواهر تهدد ليس فقط الدول المستقبلية للمساعدة ولكن الدول المانحة كذلك.

وإذا كان منح المساعدة من أجل التنمية لدول العالم الثالث قد أصبح واجباً من الواجبات الملقة على عاتق الدول الغنية، فإنها عملت على إدخال بعد سياسي في هذه العلاقة التعاونية، وذلك اعتقاداً منها بأن التنمية لا

يمكن أن تزدهر وتستمر في بيئة مطبوعة بالفساد وخرق حقوق الإنسان وانعدام الديمقراطية.

## 1. علاقة حقوق الإنسان بالتنمية

أصبحت التنمية وقضية حقوق الإنسان من القضايا التي تشغل الحكومات والمنظمات والشعوب على حد سواء، وذلك لتعثر معظم برامج التنمية في دول العالم الثالث وتردي حالة حقوق الإنسان في معظمها.<sup>16</sup>

كان الاهتمام بحقوق الإنسان - في السابق - ينصب على الحقوق المدنية والسياسية، إلا أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 حاول إيجاد توازن بين هذه الحقوق وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من غلواء النظرة الفردية، ليتطور الوضع مع صدور البروتوكول الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966، والذي تعزز بظهور جيل جديد من الحقوق؛ مثل الحق في السلام والحق في التضامن والحق في بيئة نظيفة والحق في الثروة الموجودة في قاع البحار، وهو ما أصبح يطلق عليه "الجيل الثالث من حقوق الإنسان". وتعددت تعريفات التنمية وتطورت عبر الزمان؛ إذ كانت التنمية تقترن بالنمو الاقتصادي فقط، ثم تطور مفهوم التنمية ليذهب إلى أبعد من ذلك ليشمل كلاً من الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية إلى جانب البعد الاقتصادي، وليعطي بعداً إنسانياً لعملية التنمية، وهذا ما يعبر عنه بـ "التنمية البشرية". ويعرف إعلان الحق في التنمية، عملية التنمية بأنها



«عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى التحسين المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحياته الأساسية».<sup>17</sup>

وقد أكد هذا الإعلان على عدم اعتبار التنمية حقاً من حقوق الإنسان فقط، بل جعل هدف التنمية تمكين الإنسان من الحصول على حقوقه، مؤكداً على ترابطها واستحالة تجزئتها، كما حمل كافة الدول مسؤولية تحقيق التنمية، وذلك في إطار الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.<sup>18</sup>

والصلة بين التنمية والديمقراطية صلة بدئية ولكن لايزال من الصعب بلورتها، وعموماً هناك ارتباط بين الديمقراطية والتنمية باعتبار أن الديمقراطية تشكل الأساس الطويل الأجل الوحيد لاحتواء المصالح المتنافسة العرقية والدينية والثقافية. وهما مترابطتان؛ لأن الديمقراطية حق أساسي من حقوق الإنسان، والنهوض بهذا الحق في حد ذاته يعتبر إجراءً مهماً من إجراءات التنمية،<sup>19</sup> كما أنها متلازمتان؛ ففي ظل الديمقراطية تكون حقوق الإنسان محترمة في الممارسة، وتشكل ضماناً للديمقراطية، لكن هذا الترابط سيتلاشى ولن يطول ما لم يتم الاهتمام بتحقيق التنمية الاقتصادية.<sup>20</sup>

فالدروس المستشفة من عمليات التنمية الفاشلة أوضحت أن التنمية لا تأتي بالمساعدات الاقتصادية وحدها، لكنها كذلك مرتبطة بالتنظيم البيئي للمجتمع. وفي هذا السياق اكتشف المجتمع الدولي أنه لا تنمية من دون

ديمقراطية، ولا ديمقراطية من دون احترام حقوق الإنسان، وأخيراً لا ديمقراطية من دون تنمية.<sup>21</sup> إلا أن الأبحاث المنجزة حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية لم تصل إلى نتائج نهائية ومحددة؛ فمن غير المؤكد أي من الأنظمة: الديمقراطية أم التسلطية، ستكون مؤهلة لإقامة سياسة تنموية مثلى.<sup>22</sup>

ورغم كل ما يمكن قوله بشأن العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة وبين التنمية من جهة أخرى، فإن الممارسة الدولية عملت على تكريس هذه العلاقة، وخاصة الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر من أهم المانحين الدوليين.

## 2. التكريس الأوروبي لشروط حقوق الإنسان

إن حماية وتشجيع حقوق الإنسان لا تشكل فقط مبادئ للاتحاد الأوروبي، ولكنها أيضاً جزء من تشريع الاتحاد، فقد أدمجت صراحة كهدف أوروبي مشترك في معاهدة الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1993، وهو ما شكل خطوة ذات مغزى لدعم حقوق الإنسان كأولوية في السياستين الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي؛ فعلى مستوى السياسة الخارجية تقرر المادة 11 من معاهدة الاتحاد الأوروبي أن المجهودات لإنعاش وتقوية الديمقراطية ودور القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي من بين أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، فيما يقضي الفصل 177 من نفس المعاهدة بأن سياسة المجموعة في مجال التعاون من أجل التنمية تهدف إلى المساهمة في تحقيق هذه الأهداف.<sup>23</sup>

وكان البرلمان الأوروبي خلال الثمانينيات قد حث المفوضية الأوروبية على إدخال مسألة احترام حقوق الإنسان خلال المفاوضات الرامية إلى تجديد اتفاقية لومي،\* وذلك بعد الخروقات التي تعرضت لها حقوق الإنسان في عدد من الدول الأفريقية، وما أثارته من ردود فعل لدى الرأي العام العالمي، حيث أكد النواب الأوروبيون على ضرورة حجب المساعدات عن الحكومات التي تعمل على انتهاك حقوق الإنسان، مع استثناء المساعدات الموجهة للسكان مباشرة. وقد أثار هذا الأمر خلافاً بين الدول الأوروبية بين مؤيد ومتحفظ، ورفض من طرف دول أفريقيا والكاربي والباسفيك؛ أي دول ACP، معللة ذلك بأن اتفاقية لومي لم تكن إطاراً ملائماً لطرح مسألة حقوق الإنسان. ولتدعيم هذا التبرير أثارت تلك الدول حجة أنها أعضاء في الأمم المتحدة، وأن قبول حقوق الإنسان كان شرطاً للعضوية في المنظمة العالمية، ومن ثم فهي ليست مطالبة بالبرهنة على تشبها بهذه الحقوق.<sup>24</sup>

كما أن الشرط السياسي الصريح لا يتوافق مع روح التعاون من أجل التنمية، كما أريد له أن يكون. فهو يبدو كمحاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول حساسة جداً في كل ما يتعلق بسيادتها،<sup>25</sup> لكن الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والكاربي والباسفيك تطرقوا للمرة الأولى في اتفاقية لومي الرابعة المؤرخة في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1989 إلى مسألة حقوق الإنسان بصورة واضحة في صلب الاتفاقية ذاتها، حيث أعلن أنه لا سبيل إلى تحقيق

---

\* وقّع الاتحاد الأوروبي اتفاقية لومي (عاصمة توجو) مع حوالي 46 دولة في أفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والباسفيك عام 1975، ثم انضمت إليها دول أفريقية أخرى ليصبح عدد هذه الدول 57 دولة عام 1979.

التنمية إلا إذا كانت حقوق الإنسان محترمة، ولا سبيل إلى التفكير في مد يد المساعدة للتنمية في إطار التعاون إلا في نطاق مثل هذه الغاية.<sup>26</sup>

ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين أصبح الموقف الأوروبي أكثر حزماً وصلابة فيما يخص إدخال شرط حقوق الإنسان والديمقراطية في الاتفاقيات التجارية الثنائية واتفاقيات التعاون مع الدول الأخرى، خاصة مع تنامي المخاوف والاضطرابات والهواجس الأمنية التي كان حوض البحر الأبيض المتوسط مسرحاً لعدد منها.

### علاقة حقوق الإنسان بالاستقرار في المتوسط

يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط ملتقى الحضارات والثقافات والديانات، وهو ما جعله مسرحاً للصراعات والتناقضات والحروب على مر التاريخ، ويعتبر حالياً من ضمن أكثر مناطق العالم توتراً. وتبرز أهم التناقضات في حوض المتوسط في كونه ينقسم إلى شمال غني وديمقراطي وجنوب متخلف يعتبر مصدراً للهواجس الأمنية بمختلف أنواعها؛ مما يضع على عاتق الدول الغنية في شمال المتوسط واجب التخفيف من حدة هذه التوترات، ومحاولة خلق منطقة تنعم بالاستقرار والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

#### 1. التحديات الأمنية في المتوسط

ظلت القضايا الاستراتيجية والأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط محكومة بظروف الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي على امتداد الحرب

الباردة. وظل تطور تلك القضايا قائماً على الحسابات التي يفرضها ذلك الصراع في كل الأحوال، ونظراً للأهمية الحيوية التي تتميز بها المنطقة المتوسطة فلا أحد يجادل في ضرورة تأمين وتوفير الاستقرار التام لها؛ إذ إن موقع المنطقة لا يشترط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل يتطلب تدعيم التعاون وتحقيق الأمن وتعميم السلام وتنمية الازدهار بالعالم كله.

فدول منطقة المتوسط لم تتوقف في السنين الأخيرة عن تكديس السلاح، حيث أصبحت السوق الأولى في العالم فيما يخص استيراد الأسلحة الثقيلة، حيث يتلقى 50٪ من تجارة الأسلحة الدولية،<sup>27</sup> وهذا ما يؤثر على التنمية في هذه الدول ويهدد استقرارها وعلاقاتها فيها بينها. ولا ينبغي أن ننفي وجود أيدٍ للدول المتقدمة في هذا الأمر، حيث نجدها تستنزف غالبية الدول النامية بفرض منتجاتها وبخس أسعار المواد الخام التي تستوردها من الدول الفقيرة، ونجدها أيضاً منغمكة في صناعة الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، والبحث عن أسواق لتصريف هذه الأسلحة، مما يعوق التنمية الاقتصادية التي تعد ضرورة لتحسين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.<sup>28</sup>

يبدو المتوسط ليس فقط منطقة اضطراب وعدم استقرار وإرهاب وأصولية، ولكنه يعاني كذلك من جراء عدم قدرته على حل مشكلاته الخاصة؛ فالصراع العربي - الإسرائيلي، الذي كان الأمل في حله كبيراً في بداية التسعينيات مع انطلاق اتفاق أوسلو وما تلاه، يبدو أنه قد وصل إلى الباب المسدود. والأزمة الجزائرية التي بدأت مع قطع المسلسل الانتخابي الذي

عرف فوزاً كاسحاً للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وما نتج عنها من اضطرابات طالت الأراضي الأوربية، خاصة مع سلسلة العمليات التي شهدتها فرنسا في صيف 1995 والتي جعلت تهديد ما يسمى بـ "الإرهاب الإسلامي" حقيقة، ليس فقط على التراب الفرنسي ولكن في كل أوروبا. هذا بالإضافة إلى التوتر الكبير الذي شهدته فلسطين في فترة التسعينيات،<sup>29</sup> وكذلك الأزمة القبرصية وأزمة الصحراء الغربية. كل هذه الأزمات تعد من عوائق الانفتاح السياسي والتنمية.

إن تزايد أخطار عدم الاستقرار الإقليمي ساهم بشكل واسع في الدفع بأوروبا إلى التفكير في إعادة تجديد شامل لمقاربتها في حوض المتوسط، وهي إذ تضع هذا التحدي الكبير في المقدمة في الجانب السياسي والأمني في تقرير الشراكة التي تقترحها على دول شرق وجنوب المتوسط، ترى أن تزايد أخطار اللااستقرار الإقليمي يدعو إلى عمل تشاوري لكل دول المنطقة لإيقاف التطرف الأصولي وإنهاء التوترات والجريمة المنظمة والمخدرات - وهي ظواهر مشتركة بين شمال وجنوب المتوسط - والالتزام بتخفيف ضغوط الهجرة من أجل جعل المتوسط فضاءً للسلام والاستقرار. فالدول الأوربية تدرك أن مظاهرات الاحتجاج والاستقرار هذه في جنوب المتوسط ناتجة عن طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية الموجودة بين الضفتين، فصعود الراديكالية الإسلامية كظاهرة معقدة هو نتيجة التقاء مجموعة من الظواهر التي تجعل أوروبا مسؤولة بشكل مباشر أو غير مباشر عن ذلك؛ فالأمر يتعلق في غالب الأحيان بتعبير عن رفض النظام السياسي الداخلي أو النظام

الاستعماري (الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية)، ويتعلق كذلك في أحيان أخرى باحتجاج ضد التنمية السيئة واتساع الفقر والتهميش في المجتمعات الجنوب متوسطة كظواهر ناتجة في جزء منها عن الإدارة القاصرة للعلاقات بين الجنوب والشمال المتوسطي، وفي جزء آخر ناتجة عن قصور في تنمية اقتصادات دول الجنوب، وتعبير عن رفض للنماذج السياسية المعتمدة على الحزب الواحد، والتي تتحمل المسؤولية عن الجمود السياسي داخل المنطقة وتوسيع فضاء الإقصاء الاجتماعي بالنسبة للشباب.<sup>30</sup>

كل هذه المواجهات والمشكلات تجتمع ليجد الاتحاد الأوروبي نفسه مرغماً على دعوة شركائه المتوسطيين إلى احترام حقوق الإنسان وترسيخ قيم الديمقراطية على مستوى الخطاب الدبلوماسي على الأقل؛ وذلك بغية أن تصبح هذه الأخيرة أسواقاً آمنة لمنتجات الدول الأوربية، وكذلك رغبة في جعل المتوسط بحيرة أمن وسلام حفاظاً على أمن أوروبا وتقديمها.

## 2. حقوق الإنسان كضرورة لتحقيق الاستقرار

يختلف الأمن في المفهوم المعاصر اختلافاً جذرياً عن المفهوم الذي ظل سائداً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والذي اعتمد على الأمن العسكري، باعتبار أن القوة المسلحة هي القادرة على تأمين حدود الدولة والحفاظ على سلامة أراضيها وتحقيق الاستقرار الداخلي وتحقيق النصر الكامل على الخصم، وهو ما لم يعد متاحاً في الظروف المعاصرة.

إن الأمن المعاصر هو الأمن الشامل بمفهومه الواسع المتعدد الأبعاد والاتجاهات والمجالات. إن انعدام الأمن واهتزاز الاستقرار لابد أن تكون له أسبابه المادية وغير المادية؛ ومن أبرزها الفقر والتباين الاقتصادي داخل المجتمع الواحد أو بين مجتمعات مختلفة، إلى جانب أعمال القمع والحجر على الحريات الأساسية. تمثل هذه الظواهر تهديداً مباشراً للأمن القومي للدولة أو لمجموعة الدول، وهذا يعني ضرورة حل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول المتخلفة، حيث يمكن تحقيق الأمن المشترك، ومن ثم توفير المناخ الملائم لانطلاق التنمية المشتركة.<sup>31</sup>

وبسبب قرب المسافة بين أوروبا ودول جنوب وشرق المتوسط وسعة العلاقات القائمة بينها، فإن أي اضطراب أو تدهور للأمن والاستقرار في أي بقعة منها يؤثر على الأمن والاستقرار في الطرف الآخر، غير أن مفهوم الأمن والاستقرار لدى الأوروبيين يختلف عنه لدى العرب، حيث أدرك الاتحاد الأوروبي أن قدرته على توفير الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة لمواطنيه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعاون مع جيرانه، ويقتضي ذلك تحديد إطار للعلاقات مع الدول العربية المتوسطة يحول دون وصول "الإرهاب" إلى أوروبا ويقضي على "التطرف الإسلامي" في بيئته العربية، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع انتشاره بين الجاليات المسلمة في أوروبا، في حين يرى جيران الاتحاد الأوروبي من العرب أن السبب الرئيسي في انتشار العنف والتطرف في بلادهم هو سياسات الدول الكبرى الغربية نحوها، وتدخلها في شؤونها الداخلية، وانحيازها لإسرائيل. لكن لا أحد يشك في أن الاستبداد السياسي



وغياب العدالة الاجتماعية وقمع الحريات الفردية والعامّة وعدم مراعاة حقوق الإنسان في البلاد العربية ساهمت في انتشار التطرف واتساع مداه.<sup>32</sup>

فقد أثبتت التجارب للمجتمع الدولي بأن حماية حقوق الإنسان جزء ضروري لحفظ السلم والأمن الدوليين، فعندما تزداد الكرامة الإنسانية ويتم تغييب العدالة الاجتماعية وحكم القانون، فإن المجتمع ينقسم وينشأ العنف ويزدهر.<sup>33</sup> وهذا ما جعل قمة مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 1992 تعتبر أن تهديد الأمن والسلم الدوليين لا ينتج فقط عن الحروب والنزاعات المسلحة، ولكنه ينشأ كذلك عن مخاطر غير عسكرية تكمن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية،<sup>34</sup> وهو ما يؤكد أن احترام حقوق الإنسان يشكل أداة للوقاية من النزاعات.

وفيما يتعلق بدول جنوب وشرق المتوسط، فإن السلطوية هي الخاصية المشتركة لكل الدول والأنظمة التي تعرف أزمات سياسية، فكل هذه الدول تعترف بالتعددية وحرية تأسيس الجمعيات، ولكنها تحكم قبضتها عليها وتمنع في مراقبتها، مما يشل قدرتها على الحركة والعمل بطريقة مستقلة. فالنظام السلطوي بطبيعته يعادي كل استقلالية فردية أو جماعية، في حين أن الاستقلالية شرط لاحترام الحريات والحقوق الفردية والجماعية،<sup>35</sup> وإقامة الديمقراطية الحقيقية القائمة على الحوار والتعددية والاحترام، والتي ستعمل بدورها على القضاء على التطرف والعنف بصفة آلية.<sup>36</sup> كما أن المشكلة الأساسية في جنوب المتوسط تتعلق بالأمن الاجتماعي قبل أن يكون أمناً سياسياً؛ أي الأمن الاجتماعي بمفهومه العام كالعدالة الاجتماعية والأمن

الغذائي والأمن الثقافي وهي التي تعد في الواقع اللبنة الأساسية التي من شأنها أن تضمن الأمن السياسي الذي تطمح إليه شعوب المنطقة.<sup>37</sup>

إن الخطاب العام والخطاب الداخلي الصادران عن الاتحاد الأوروبي، بخصوص المنطقة المتوسطة، يعزو أسباب عدم الاستقرار إلى القصور الكبير في تطبيق الديمقراطية وسيادة القانون، وإلى مجموعة كبيرة من المشكلات الهيكلية؛ ومن ضمنها التخلف والاختلال الوظيفي في المؤسسات العامة والسياسة العامة، وضعف المجتمع المدني وتخلفه، مع عدم توافر المناخ السياسي والاقتصادي لتطوره، هذا إلى جانب التفاوت الاجتماعي الشديد محلياً وإقليمياً، بالإضافة إلى الإهمال الحكومي، وفوق كل هذا الركود الاقتصادي، والأنظمة الاستبدادية والفساد.<sup>38</sup> فصحيح أن الديمقراطية تريح الشعوب وتسمح لها بالتعبير عن إرادتها وممارسة حريتها، لكنها لا تحقق الأمن في ظل غياب المعالجة الواقعية لأسباب الخلل في المجتمع، وهي المعالجة التي تؤدي إلى احترام حقوق الإنسان، وتتطلب بدورها الاعتراف بحقوق الشعوب في الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية، وإقرار نظام مبادلات تجارية عادل، ونظام تكافل دولي قائم على التضامن الفعال والاحترام التام.<sup>39</sup>

إن العامل المشترك الأکید بين مجتمع الاتحاد الأوروبي وكل الدول الشريكة الآن هو رغبتهم المشتركة في حفظ الأمن والاستقرار، لكن أحد مصادر الاختلاف المهمة هي المقاربة الملائمة أو حتى المقبولة من الجانب

الاقتصادي ومن جانب حقوق الإنسان من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار،<sup>40</sup> فقد تزايد الوعي لدى الأوروبيين بأن أمنهم وسلامتهم يتطلب تقوية الأمن والاستقرار في المتوسط؛ ولهذا عليهم أن يواجهوا تحديين: الأول الدفع بالإصلاح السياسي والدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته، والثاني دعم الإصلاح الاقتصادي<sup>41</sup> ودعم التنمية، باعتبار أن رهان التنمية في بلدان الجنوب المتوسطي هو الممهد لكسب رهان آخر يقض مضاجع الشمال - أي الرهان الأمني - فهم يربطون عملية الأمن والاستقرار بالجانب القانوني والعسكري وتأمين الحدود، في الوقت الذي تطالب دول الجنوب المتوسطي شركاءها بالأخذ في الحسبان الأسباب الأصلية والعمل على إيجاد الحلول الجذرية لكل ما من شأنه أن يوفر الأرضية الملائمة لتغذية عوامل عدم الاستقرار (ولاسيما الإرهاب والهجرة). وإذا كانت هذه الرهانات بالغة الأهمية لمستقبل المتوسط، فإن الرهان الأكبر يكمن في القدرة على مواجهتها في إطار مقارنة شمولية تأخذ في الحسبان الترابط الوثيق بين القضايا المطروحة، وتعتمد استراتيجية متوازنة ومتوازنة لكافة هذه القضايا.<sup>42</sup>

ولا يمكن لمقاربة مثل هذه أن تنجح إلا في إطار رؤية تعتمد على احترام حقوق الإنسان، وعلى رأسها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتحرير أراضيه، وهو الحق الذي تعترف به كافة المواثيق الدولية، ويؤيده المنطق العقلي السليم.

## إدماج حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية ومتوسطة

إن المعطيات الجيوستراتيجية التي تلت انهيار جدار برلين وميلاد ديمقراطيات جديدة داخل دول أوروبا الشرقية شجعت المجموعة الأوروبية على تبني سياسات تعمل على مساعدة اقتصادات هذه الدول على الخروج من أزمتها الاقتصادية وتبني خيار اقتصاد السوق، حتى إنها أنشأت بنكاً لتنمية بلدان أوروبا الشرقية. وقد تزامن مع هذا تصاعد الاهتمام الأوروبي بالبحر المتوسط في إطار "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي"،<sup>43</sup> متمثلاً في هدف أساسي مباشر وأهداف فرعية غير مباشرة، معلناً أن الهدف الأساسي هو تدعيم السلم والاستقرار والأمن في المتوسط، وأن الأهداف المتفرعة عنه هي التغلب على جميع أشكال التطرف، والشروع في عملية تنمية اقتصادية قابلة للاستمرار وخالقة لفرص العمل، والحد من ضغوط الهجرة إلى أوروبا عن طريق رفع مستوى معيشة السكان في دول جنوب المتوسط.<sup>44</sup>

في هذا السياق تم سنة 1990 تبني سياسة أوروبية متوسطة محددة Renovated Mediterranean policy تهدف إلى تمكين هذه الدول من الاستمرار في تنميتها الاقتصادية والسياسية، ولتبرهن لجيران المجموعة الأوروبية الجنوبيين بأن تقاربها مع دول أوروبا الشرقية بعد انهيار البيروقراطيات الشيوعية فيها لن تكون له مضاعفات سلبية تجاه الدول المتوسطية، وأنه ستكون للسوق الموحدة آثار إيجابية عليها.

قرر المجلس الأوروبي إدماج تطوير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في السياسة المتوسطة المجددة وتقديم الدعم الجماعي للإصلاحات السياسية والاقتصادية داخل دول المنطقة المتوسطة،<sup>45</sup> وصادق المجلس الأوروبي باقتراح من البرلمان الأوروبي في 21 أيار/ مايو 1995 على شرط موحد يمكن الاتحاد الأوروبي من إلغاء الاتفاقيات التي أبرمها مع الدول الأجنبية إذا ظهر أنها تقوم بخروقات تمس حقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً.<sup>46</sup>

وقد كان التأكيد الأوروبي على احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية واضحاً وقوياً في إعلان برشلونة، وكذلك داخل الاتفاقيات الشائئة.

### إعلان برشلونة

تمخض مؤتمر برشلونة عام 1995 عن الإعلان الذي حمل الاسم نفسه "إعلان برشلونة"، وتضمن مبادئ الشراكة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وكان التأكيد على حقوق الإنسان بارزاً في الإعلان، كما تم النص على حقوق بعينها يلتزم الشركاء بتشجيعها.

### بُعد حقوق الإنسان في إعلان برشلونة

قام مشروع الشراكة بمبادرة من الاتحاد الأوروبي<sup>47</sup> الذي يقوم على مبادئ الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحكم

القانون، وهي مبادئ تدين بها كل الدول الأعضاء،<sup>48</sup> والتي على ضوءها صيغت البنود المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان في إعلان برشلونة الذي ستقوم على أساسه الشراكة الأوروبية متوسطة.

وبرغم هيمنة الطابع الاقتصادي والمالي فإن الجديد في الشراكة الأوروبية متوسطة أنها تكمل الجانب الاقتصادي بجوانب سياسية وأمنية واجتماعية ثقافية وإنسانية اهتمت كلها ببعدها حقوق الإنسان؛<sup>49</sup> فقد جاء في ديباجة الإعلان «إن الهدف العام الذي يقضي بجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنها تأمين السلام والاستقرار والازدهار يفرض توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ونمو اقتصادياً واجتماعياً مستديماً ومتوازناً، ومكافحة الفقر، وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، وكلها عناصر رئيسية للمشاركة».

لذلك أولى إعلان برشلونة في القسم الأول منه، والمتعلق بالبعد السياسي والأمني، أهمية للشروط الكفيلة بتحقيق هذا الهدف العام؛ فأعلن التزام الدول المشاركة بالعمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من تعهدات القانون الدولي، وخاصة التعهدات التي تنجم عن الأدوات الإقليمية والدولية التي شاركت فيها تلك الدول، كما أكد التزام المشاركين بتطوير حكم القانون داخل نظمهم السياسية في إطار الحرص على حق كل دولة وحرية في تطوير هذا النظام؛ وهو ما يعني أن اختلاف النظم السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية لا يجوز أن يحول دون التزام الدول المشاركة قاطبة بحكم القانون واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بل والاجتماعية والثقافية المختلفة كذلك.

ويقوم هذا القسم من الإعلان على معادلة طرفيها الأمن والاستقرار من جهة، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من جهة أخرى، وهو ما يعكس النظرة التي شكلت علاقة الاتحاد الأوروبي مع دول شرق أوروبا قبل ذلك.<sup>50</sup> ويهدف بهذا إلى بناء نظام أمن جماعي لتحقيق الاستقرار، بحسب الأوروبيين، وهو ما يتطلب المزاوجة بين التنمية الاقتصادية والتطور السياسي.

وقد نص الإعلان على الحقوق ذات الأولوية التي يلتزم بتشجيعها؛ حيث تم التطرق إلى حرية التعبير، وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فردياً وجماعياً، وعدم التمييز بسبب العنصر أو اللغة أو الدين أو الجنس، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومكافحة العنصرية وكره الأجانب.<sup>51</sup>

وإذا كان إعلان برشلونة قد تطرق إلى هذه الحقوق في القسم الأول بصورة مباشرة وواضحة، فإن القسمين الثاني والثالث كذلك يتضمنان مقتضيات ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحقوق الإنسان؛ فالقسم الاقتصادي والمالي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر مرتبطة بطريقة غير مباشرة بجانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما يعلن المشاركون في هذا القسم أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وأهمية معالجة مسألة المديونية، وكذلك تسريع التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وتحسين ظروف عيش السكان، وتشجيع دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وفي القسم الثالث المتعلق بالشق الاجتماعي والثقافي والإنساني أكد المشاركون على جانب

الصحة ودوره في النمو المستدام، واحترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو، وتأمين حقوق المهاجرين، ومحاربة الإرهاب والعنصرية والكرهية، وتشجيع دور المجتمع المدني. وكل هذه الالتزامات إذا عرفت طريقها للتنفيذ فإنها دون شك ستعزز احترام حقوق الإنسان وترسخ الديمقراطية وتحقق الرفاهية لشعوب المنطقة.<sup>52</sup>

ونظراً إلى أن أوروبا تعتبر نفسها متقدمة في طبيعة أنظمتها السياسية، من حيث احترام التعددية السياسية والممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فإن البنود والاشتراطات الواردة في هذه الوثيقة موجهة نحو دول جنوب المتوسط العربية تحديداً،<sup>53</sup> باعتبار أن كلاً من مالطا وقبرص وتركيا هي موضوع إجراءات ما قبل الانضمام، وأن إسرائيل تعتبر في نظر الدول الغربية دولة حرة وديمقراطية.<sup>54</sup>

ورغم ذلك فإن دول الجنوب تعي ضرورة تطوير نفسها وتطوير مؤسساتها من الناحية الديمقراطية، وحثمية توفير شفافية أكثر في التعامل السياسي الداخلي لتصبح متطورة وحداثيّة ومهيأة للاندماج في محيطها المتوسطي الشمالي.<sup>55</sup> لكن إلى أي حد يستطيع هذا التأكيد الرسمي على احترام حقوق الإنسان أن يرسخ نظاماً ديمقراطياً حقيقياً ونظام سلام حقيقي، ونظام حرية حقيقية في المنطقة كلها، حيث الثقافات السياسية وأنظمة الحكم الفعلية ربما لا تنسجم مع أسس المجتمعات الحديثة، وبخاصة احترام حقوق الإنسان وحريات المواطن. مما يدفع إلى التساؤل عن المغزى من النص على هذه الحقوق في إعلان برشلونة؟



## مغزى الحقوق المنصوص عليها في إعلان برشلونة

حدد إعلان برشلونة الحقوق والحريات التي شكلت محط إجماع الشركاء، والتي يلتزمون بتشجيعها ودعمها؛ ومنها:

1. حرية التعبير: نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على «الحق في حرية الرأي والتعبير» (المادة 19). لكن إعلان برشلونة لم ينص على حرية الرأي لأنها غير مقبولة بالنسبة لمعظم أنظمة الجنوب التي ترى فيها أداة لهدم سلطة الدولة وعامل تقسيم للأمة. وعلى العكس فالاعتراف بحرية التعبير لا يبدو أنه يطرح أي مشكلة، لكن حرية الرأي والتعبير مترابطتان، فتقسيمهما من طرف الإعلان يبدو دون معنى، فلفظياً المواطنون سيكون لهم حق التعبير وليس حق الرأي، ويبقى رغم ذلك الاعتراف بحرية التعبير مكسباً إيجابياً رغم أن ممارسته ربما لا تكون مضمونة.<sup>56</sup>

2. حرية التجمع: إن حرية تأسيس الجمعيات لأهداف سلمية منصوص عليها طبقاً للمادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكن هذه المادة تنص كذلك على حرية التجمع والتي تم ذكرها في الإعلان، وهذا ما يترك هامشاً لدول الجنوب التي لم تقم كلها بدسترة حق التجمع خشية قوة التسييس التي يمكن أن تنتج عنها. والجدير بالذكر أن حرية تأسيس الجمعيات نسبية، باعتبار أن ممارستها تخضع دائماً للقوانين السارية؛ أي تخضع لترخيص مسبق، بمعنى أنه يرجع للحكومات تقدير

ممارسة هذه الحرية بحسب الحالات، بالإضافة إلى أن العوائق البيروقراطية تشكل رادعاً أمام تأسيس الجمعيات.

3. حرية الفكر والضمير والدين فردياً وجماعياً مع أعضاء آخرين في المجموعة نفسها: ويدل هذا على الطابع الجماعي لهذه الحريات مع ممارستها نسبياً على المستوى الفردي، وخاصة حرية الدين التي لدى بعض الدول الإسلامية بشأنها تصور يحصر ممارستها.

4. عدم التمييز بسبب العنصر أو الجنسية أو اللغة أو الدين أو الجنس: هذا المبدأ يطرح عدة إشكالات سواء داخل دول الضفة الجنوبية أو الضفة الشمالية؛ فبالنسبة لدول جنوب المتوسط العربية والإسلامية فإن عدم التمييز بسبب الجنس لا يجد صدى له في الدول التي لها مدونات أحوال شخصية مستمدة كلياً أو جزئياً من الشريعة الإسلامية التي تنص على حقوق غير متشابهة بالضرورة بالنسبة للمرأة والرجل، وهذه المدونات قد لا تتفق مع المبدأ العالمي بعدم التمييز على أي أساس كان، والمنصوص عليه في مواثيق حقوق الإنسان.<sup>57</sup> أما بالنسبة لدول الضفة الشمالية فإن النص على هذا المبدأ يلزم الدول الأوربية بالقيام بمجهودات جبارة لتسهيل التعايش والاندماج الاجتماعي الفعال؛ فحالات اللامساواة أمام القانون، وضعف الحقوق الاجتماعية والسياسية، والكرامية والعنصرية تتزايد، والتمييز في السكن والعمل والتدريب، بالإضافة إلى الحق في ممارسة الشعائر الدينية المعترف بها عالمياً، وكذا حق

اللجوء والتجمع العائلي،<sup>58</sup> وهذا الإلزام يقتصر - حسبها ورد في إعلان برشلونة - فقط على المهاجرين المستقرين شرعياً على أراضيهم، وفي إطار ما هو معترف به في القانون الموجود، مما يثير الكثير من المخاوف بشأن مستقبل المهاجرين السريين وظروف عيشهم واحتجازهم.

5. حق الشعوب في تقرير مصيرها: لاشك في أن النص على هذا الحق كان بضغط من الدول العربية التي تحتل إسرائيل أراضيها، لكن الإعلان لم يشر إلى الحق في المقاومة المسلحة للاحتلال ولا إلى ضرورة التمييز بين المقاومة المشروعة وبين الإرهاب.

6. حقوق المرأة: لم يتطرق إعلان برشلونة لحقوق المرأة إلا في ارتباط مع الجانب الاقتصادي، حيث نص على الدور الرئيسي للنساء في التنمية، وأوصى بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل. فصحيح أن دور المرأة في التنمية أصبح من البديهيات، لكن مشكلة المرأة تمتد إلى كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، وقد اعتُبر هذا تهميشاً لحقوق المرأة في الشراكة الأوروبية متوسطة.<sup>59</sup>

إن أعمال الشراكة يظهر اختلافات كثيرة في التأويل بين الفاعلين،<sup>60</sup> فرغم أن الدول العربية من جهتها تعلن الأهمية التي يكتسبها تشجيع حقوق الإنسان، فإنها ترى أن هذه المسألة لا يجب أن تكون مبرراً للتدخل في الشؤون الداخلية أو مساساً بنظامها القيمي؛ لهذا اعترف إعلان برشلونة

بحق كل دولة في اختيار وتنمية جهازها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعدي. وتهدف الإشارة إلى مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالمساواة السيادية والحق في احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية إلى تحقيق الغاية نفسها.<sup>61</sup>

### اتفاقيات الشراكة الثنائية

تتضمن الاتفاقيات الجديدة مقارنة أوسع من المقاربة التجارية التي طغت على الاتفاقيات السابقة، فالأمر يتعلق باتفاقيات مختلطة تتضمن مقتضيات ذات اختصاص وطني وأخرى ذات اختصاص جماعي، تتطلب مصادقة كل دولة أوروبية عضو في الاتحاد قبل دخولها حيز النفاذ.<sup>62</sup> وتتضمن هذه الاتفاقيات كذلك أبعاداً ثلاثة: اقتصادية وسياسية واجتماعية. وتختلف مقتضيات اتفاقيات الشراكة من شريك لآخر ولكن لها أوجهاً متشابهة تتعلق بالحوار السياسي لاحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، وقد تضمنت كل اتفاقيات الشراكة بنداً يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية، وهو المعروف بشرط حقوق الإنسان، كما رصد الاتحاد الأوروبي آليات مالية لدعم هذه الحقوق.

### المادة الثانية من اتفاقيات الشراكة الثنائية وشرط عدم التنفيذ

لقد تم تحرير المادة رقم 2 من اتفاقيات الشراكة الثنائية بطريقتين مختلفتين<sup>63</sup> لكنهما معاً جعلتا من احترام حقوق الإنسان والديمقراطية عناصر

أساسية للاتفاقية، وعليها تتأسس علاقات الطرفين. وتتضمن الاتفاقيات كذلك شرط عدم التنفيذ،<sup>64</sup> والذي يسمح باتخاذ تدابير مناسبة من بينها توقيف العمل بالاتفاقية في حالة خرق خطير لحقوق الإنسان والديمقراطية، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقيات والمصادقة عليها بحرية من طرف البرلمان، وهي تشكل مكسباً مبدئياً بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان، وكذا للشعوب التي تعاني خرق حقوق الإنسان وانعدام العدالة.<sup>65</sup>

وقد كانت هذه الشروط تقابل بالرفض قبل انطلاق مسلسل برشلونة، وذلك تحت غطاء قداسة السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،<sup>66</sup> وخاصة عندما كان الاتحاد الأوروبي يعمد إلى قطع المعونات المالية.<sup>67</sup>

فشرط حقوق الإنسان لا يهدف إلى تأسيس معايير جديدة في مجال الحماية الدولية لحقوق الإنسان، فلم يعمل إلا على تأكيد التزامات موجودة كعناصر مؤسسة للقانون الدولي العام، ويسمح كذلك للدول الشريكة بإثارة انشغالاتهم بحقوق الإنسان المرتبطة بمواطنيهم المقيمين شرعياً على الأراضي الأوروبية (عدم التمييز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الكراهية والعنصرية)، ويمكنهم كذلك إثارة شرط عدم التنفيذ المسموح به قانونياً، لكن ممارسته غير متوقعة لأسباب موضوعية وذاتية؛ فميزان القوة لا يميل لصالح دول جنوب المتوسط، علاوة على حاجة هذه الأخيرة إلى التمويل الأوروبي، فالتبادلية المقترحة هنا وكما في مجال التجارة والاستثمار غير

محددة المعالم،<sup>68</sup> فحتى الآن لم تترجم هذه مقتضيات على أرض الواقع، فالأطراف لم تلجأ إلى إعمال هذه الشروط مما يقتضي إيجاد وسائل وآليات لإعمالها.

لكن هناك مكسباً مهماً هو النقاش السياسي الذي يتضمن مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية؛ إذ لا يمكن استبعاده بحجة التدخل في الشؤون الداخلية والسيادة الوطنية، فلا شيء يمنع قانونياً أن يتم استعمال هذه الشروط كأداة لحماية وتشجيع حقوق الإنسان، فهي تشكل أساس الحوار بين الأطراف، وتسمح لهم بإثارة انشغالاتهم في هذا المجال، ولكنها تسمح لهم كذلك بتحديد إجراءات لتحسين الوضعية وذلك باتخاذ إجراءات إيجابية بهدف النهوض باحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وكذلك إجراءات سلبية بهدف دفع الدول الشريكة إلى نبذ السياسات والممارسات التي تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان.<sup>69</sup> وقد تتضمن الإجراءات الإيجابية لفرض مبادئ حقوق الإنسان تقديم مساعدات ومنافع مشروطة بتحسين الممارسات المتصلة بحقوق الإنسان، أما الإجراءات السلبية فقد تصل إلى التهديد بتعليق جزئي أو كلي للاتفاقيات.

لقد كان الغرض الأصلي من تضمين مادة العنصر الرئيسي (المتعلق بحقوق الإنسان) في اتفاقيات التعاون الخارجي للاتحاد الأوروبي هو تمكينه من فرض عقوبات على الشركاء المقصرين في احترام حقوق الإنسان، وقد يسمح شرط العنصر الرئيسي<sup>70</sup> بتحقيق ذلك دون الإخلال بالاتفاقية ذاتها.<sup>71</sup>

ومع ذلك، فإن شرط "العنصر الرئيسي" لا يقترح بالضرورة مقارنة سلبية أو عقابية، إذ يمكن استخدامه لتعزيز الحوار والتعاون بين الشركاء من خلال تشجيع الأعمال المشتركة الهادفة للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك التطبيق الفعلي لاتفاقيات حقوق الإنسان الدولية ومنع نشوء الأزمات من خلال تأسيس علاقة تعاونية مستمرة وبعيدة الأمد، كما أن القرار السياسي بتعليق الاتفاقية كإجراء عقابي يحمل عبئاً كبيراً من حيث التبرير القانوني لهذا الأمر، فالعقوبات التي تفرض استناداً إلى مسائل حقوق الإنسان يجب أن تبررها آفاق مقنعة بجدوى هذه العقوبات، كما يجب أن تتواءم مع مبدأ تناسبية العقاب مع الانتهاكات المرتكبة، ويجب أن يدخل في حساب مبدأ التناسبية هذا احتمال تحقيق أثر إيجابي على سلوكيات الدول الأخرى في مجال احترام حقوق الإنسان، ونجدد الإشارة إلى أن هذه التقييدات لا تنطبق في حالة الإجراءات الإيجابية.<sup>72</sup>

ويعاب على التدابير السلبية أنه يمكن اعتبارها تدخلاً في الشؤون الداخلية لدول حديثة العهد بالاستقلال، وأنها تشكل ضغطاً على الحكومات، فيما لا تعد التدابير الإيجابية مساساً بالسيادة الوطنية مادامت تدابير دعم، وتقام على أساس التوافق والحوار السياسي، كما أن التدابير السلبية تشجع الحقوق المدنية والسياسية فقط، وتمس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.<sup>73</sup>

إن العنصر الرئيسي بوصفه جزءاً من اتفاقية دولية يؤكد التزام كل طرف بتسيير علاقاته وتفسير اتفاقياته وتنفيذها بأسلوب يستند إلى احترام حقوق الإنسان، وأن يعتبر هذا الأمر أساسياً، ويجب أن تستند إليه جميع الأطراف في

تفسيرهم للاتفاقية والتزامهم بموجها. كما يؤكد على التزام كافة الأطراف بتشكيل سياستهم الخارجية والمحلية بأسلوب يقوده احترام حقوق الإنسان. وكذلك يجعل من حق أي طرف أن يعتبر الطرف الآخر منتهكاً للاتفاقية فيما إذا رأى الطرف الآخر يتصرف بها يزدري الالتزامات المعلنة أو إذا أعلن عن قبوله لها مع إضمار نية سيئة تجاهها.

وكون الاتفاقية هي معاهدة تعاقد دولي، فإن القانون الدولي للاتفاقيات يحكم تطبيق شرط عدم التنفيذ، فاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 تسمح لأطراف الاتفاقيات بتعليق أو إلغاء أي اتفاقية فيما إذا ارتكب الطرف الآخر خرقاً جوهرياً للاتفاقية،<sup>74</sup> وتعرف اتفاقية فيينا الخرق الجوهري بأنه انتهاك لشروط رئيسية لتحقيق موضوع أو أغراض الاتفاقية.<sup>75</sup>

وحتى يمكنه اللجوء إلى تعليق الاتفاقية خارج ما نصت عليه اتفاقية فيينا - والتي تعتبر معقدة - في حالة الاستعجال، فإن الاتحاد الأوروبي وعبر مجلس الشراكة يعمل على تشجيع الحوار عندما يكون ممكناً برغم خروقات حقوق الإنسان، وذلك مع الاحتفاظ بإمكانية الإنهاء الانفرادي في حالة الاستعجال.<sup>76</sup>

وتجدر الإشارة إلى وجود مواد في اتفاقيات الشراكة تنص على تحفظات فيما يتعلق بأمن الأطراف، حيث لا تمنع مقتضيات هذه الاتفاقيات الأطراف المتعاقدة من اتخاذ التدابير التي ترى أنها ضرورية للحفاظ على مصالحها الأمنية؛<sup>77</sup> فتأويل هذه المادة ليس سهلاً ومحددًا ويخشى أن يتم تأويلها للهروب من الالتزامات التي يضعها شرط حقوق الإنسان.<sup>78</sup>



وعموماً لا يعكس هذا الشرط الطبيعة الأساسية للاتفاقية التي ترتبط في غالبها بمسائل غير مرتبطة بحقوق الإنسان، فهي تشكل فقط وسيلة تأكيد لمبادئ وقيم مشتركة كشرط أولي للتعاون السياسي والاقتصادي في إطار هذه الاتفاقيات، كما أن هذا الشرط يبدو تأكيداً لاتجاه يحاول رسم طريق لصالح حق أو واجب التدخل الإنساني، وكوسيلة في الإطار الأوروبي للتعود على توحيد وتنسيق السياسة الخارجية للدول الأوروبية التي اعتادت الضرب على الأوتار التي تربطها بمستعمراتها السابقة بهدف القفز على القرارات الجماعية. فإذا كان الاتحاد الأوروبي لم يتخذ أي تدابير قسرية تجاه شركائه في جنوب المتوسط، فإنه اكتفى بملاحظات وانتقادات في وثائق رسمية، وتبنى قرارات غير ملزمة للسلطة التنفيذية؛<sup>79</sup> فقد تبنى البرلمان الأوروبي قراراً في 10 نيسان/إبريل 2002 طالب فيه بتعليق اتفاقية الشراكة مع إسرائيل بسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني، ولم يرقم الاتحاد الأوروبي بأي إجراء استجابة لقرار البرلمان الأوروبي، حيث إن قرارات هذا الأخير غير ملزمة قانونياً.

وقد أعلن المفوض الأوروبي كريس باتن Chris Patten المكلف بالعلاقات الخارجية أن «الاتحاد الأوروبي دائماً يفضل مقاربة قائمة على أساس الشراكة والتعاون أكثر من استعمال العقاب أو أي تدابير زجرية لإنعاش حقوق الإنسان، يجب علينا أن نتصرف مع السلطات العمومية والمجتمع المدني إذا كنا نرغب في الوصول إلى تحول مستمر... فالمجتمعات الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان هي أفضل شريك تجاري للاتحاد

الأوروبي وأقلها إمكانية في الدخول في نزاعات مكلفة؛ لهذا السبب يجب أن يكون احترام حقوق الإنسان عنصراً أساسياً في مقاربتنا للتعاون».<sup>80</sup>

### الدعم المالي لحقوق الإنسان

خلال أوائل التسعينيات من القرن العشرين استمر تأكيد الاتحاد الأوروبي على أهمية حقوق الإنسان والديمقراطية في السياسة الخارجية. وفي عام 1994 أطلق البرلمان الأوروبي مبادرته للديمقراطية وحقوق الإنسان European Initiative for Democracy and Human Rights (EIHDR)، حيث قام وقتها بدمج العقود الخاصة بدعم قضايا حقوق الإنسان في إطار موازنة واحدة، وقد تم تمويل هذه المبادرة بمبلغ 132 مليون يورو حيث تخصص نسبة 10٪ من ذلك المبلغ لمنطقة الشرق الأوسط، وفي عام 2001 أسست المفوضية الأوروبية لجنة الإغاثة الأوروبية بهدف تفعيل آليات المساعدة الخارجية التابعة للمفوضية، وتعتبر مبادرة الديمقراطية وحقوق الإنسان وحدة في إطار لجنة الإغاثة الأوروبية.<sup>81</sup>

وعندما دشن إعلان برشلونة الشراكة الأوروبية متوسطة، أنشأ حينها "برنامج ميدا" MEDA،<sup>82</sup> لكي يكون الوسيلة الرئيسية في توزيع المساعدات، دعماً للشراكة، وتقرر أن تتلقى الدول الشريكة مقداراً كبيراً من المساعدات بموجب هذا البرنامج، وذلك مقابل تنفيذ سياسات إصلاحية في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية - الاقتصادية.<sup>83</sup>

وقد تأسس في عام 1996 برنامج خاص بالديمقراطية تحت اسم "برنامج ميدا للديمقراطية" MEDA Démocratie، هدفه المحدد تمويل النشاطات المتعلقة بحقوق الإنسان بعيداً عن إطار الاتفاقيات الثنائية الحكومية لبرنامج ميدا،<sup>84</sup> وقد تأسس هذا البرنامج بأمر من البرلمان الأوروبي، وقد تم تصميمه كمتعم للمبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان التي بدأت في العام 1994 - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - لغرض تمويل المبادرات الإيجابية في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنع النزاعات. وتلقى البرنامج تمويلًا بلغ ما يقارب 36 مليون يورو لدعم 171 مشروعاً من خلال تقديم معونات لمؤسسات غير ربحية، وإلى ما يصل إلى 80٪ من مجمل ميزانيتها، وتندرج تلك المشروعات ضمن الفئات الرئيسية الخمس التالية: دعم الديمقراطية، وترسيخ سيادة القانون، وحرية التعبير، وحرية الانتساب للأحزاب السياسية، وحماية الجماعات الأكثر عرضة للاضطهاد كالنساء والشباب.

وبالنسبة لتوزيع التمويل ما بين العامين 1996 و1998، فإن استفادة الدول التي تتمتع نسبياً بالتعددية السياسية كانت كبيرة، فمثلاً بلغ عدد المشروعات الممولة في المغرب حوالي 16 مشروعاً، ولدى السلطة الفلسطينية حوالي 28 مشروعاً، في حين كان عدد المشروعات الممولة في الدول الأكثر تشدداً أقل كثيراً؛ فقد بلغ عددها ثلاثة فقط في تونس وأربعة في سوريا وثمانية في مصر.<sup>85</sup>

ونظراً للمشكلات التي اعترضت برنامج ميذا للديمقراطية في التنفيذ فقد تم دمجها عام 2000 في البرنامج الشامل (المبادرة الأوروبية لحقوق الإنسان والديمقراطية). وإذا كان هذا الدمج يتميز بالمزيد من الاتساق بين برنامج ميذا للديمقراطية والمبادرات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، فإنه قد يؤدي إلى خطر فصل المبادرات الخاصة بالمجتمع المدني عن برنامج ميذا الرئيسي أكثر من ذي قبل. ومع ذلك تتميز المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان بقيمة إضافية؛ كونها لا تتطلب الحصول على موافقة البلدان الشريكة بخصوص نشاطاتها، مما يجنب المشروعات التي قد تكون مثيرة للجدل - مثل تلك الهادفة لتعزيز المجتمع المدني - خطر المنع من قبل الدول الشريكة.

برغم أن ضم برنامج ميذا للديمقراطية إلى المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان قد يكون خطوة مهمة، فقد يثير اعتراض الجهات الرسمية في الدول المستقبلية للمساعدات؛ لأنه سيعني العمل مباشرة مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى، بدلاً من التعامل مع الحكومات وربما دون الحصول على موافقتها،<sup>86</sup> وقد تم تخصيص 100 مليون يورو للمبادرة الأوروبية لحقوق الإنسان والديمقراطية في ميزانية عام 2000 وهي تعادل أربعة أضعاف المبلغ الذي تخصصه الأمم المتحدة للمفوضية العليا لحقوق الإنسان.<sup>87</sup>

وقد تم تحديد شروط الاستفادة من هذا الدعم، حيث إن الشركاء المؤهلين هم المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية والإدارات والوكالات العامة الوطنية والإقليمية والمحلية، وهي كما يأتي:<sup>88</sup>

- أن يكون مقرها في دولة ثالثة تستفيد من البرنامج أو في دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.
- أن تبرهن على تملكها الموارد المالية اللازمة لضمان استمرارها خلال إنجاز المشروع.
- أن تبرهن على تجربتها وقدرتها على إدارة مشروع ذي أهمية من هذا القبيل.
- أن يتم استبعاد المنظمات التي تلجأ إلى العنف.
- أن يغطي المشروع أحد الميادين الآتية: تشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية والدفاع عنها، ودعم المسلسل الديمقراطي، ودعم أعمال تشجيع احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، ودعم الوقاية من النزاعات ومعالجة آثارها.

وبرغم كل هذا المجهود الذي بذل لتحسين وتطوير وضع حقوق الإنسان في المنطقة المتوسطية، وما رافقه من أمل في تغيير الوضع في أوساط المهتمين بملف حقوق الإنسان سواء داخل الاتحاد الأوروبي أو في الدول المتوسطية الشريكة، فإن هذا الملف لاقي تعثراً نتيجة المتغيرات الأمنية والسياسية التي عرفها العالم عامة والمنطقة المتوسطية خاصة.

## آثار المتغيرات الدولية والإقليمية على ملف حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية متوسطة

لقد كان الهاجس الأمني هو المحرك والدافع للاتحاد الأوروبي لتبني سياسات ووضع استراتيجيات والدخول في شراكة مع الدول المجاورة، وخاصة دول جنوب وشرق المتوسط، وكان هذا الهاجس الأمني يتحكم دائماً بمجريات مسلسل برشلونة ويحدد أولوياته.

ومع بداية الألفية الثالثة كان من المأمول أن يتعزز كل من الأمن والاستقرار والرفاهية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وأن تذهب الشراكة الأوروبية متوسطة بعيداً في تحقيق أهدافها المعلنة في إعلان برشلونة وكذا في اتفاقيات الشراكة الثنائية، إلا أن المتغيرات الدولية والإقليمية استدفع بالدول المتوسطة إلى إعادة النظر في الشراكة المتوسطة وإعادة تحديد أولوياتها.

وتتمثل أهم المتغيرات التي أثرت في الشراكة الأوروبية متوسطة بالآتي:

- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وكذلك التفجيرات التي وقعت في كل من لندن وميدريد والدار البيضاء؛ فأصبحت محاربة الإرهاب تعد أولوية مطلقة، سواء في العالم عموماً أو في المنطقة المتوسطة بخاصة.

- مشكلة الهجرة، حيث أصبحت تطرح بحدة أكبر، وبخاصة بعد محاولة الربط بينها والإرهاب. ولم تقتصر المعضلة على الهجرة الشرعية ووضع المهاجرين المقيمين بطريقة شرعية، بل تصاعدت حدة الهجرة السرية بمحاولات الآلاف من المهاجرين السريين وأغلبهم من دول أفريقيا جنوب الصحراء الوصول إلى الضفة الشمالية من البحر المتوسط.
- توسيع الاتحاد الأوروبي ليضم دولاً جديدة من أوروبا الشرقية، وما نتج عنه من خوف من تهيمش حوض المتوسط.
- الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 ثم احتلال العراق عام 2003.
- حلول الذكرى العاشرة لانطلاق عملية برشلونة، حيث شكلت محطة لتقييم حصيلة ما سبق على جميع المستويات.

### المتغيرات الأمنية والسياسية

إن العمليات الارهابية التي شهدتها مناطق مختلفة من العالم واتهام جماعات إسلامية بالضلوع في التخطيط لها وتنفيذها، جعل دول الشمال تعيش حالة رعب غير مسبوقة من المد الإسلامي، مما دفع بدول المنطقة المتوسطية إلى الانخراط في الحرب على الإرهاب. كما أصبح ينظر إلى الهجرة على أنها تغذي الإرهاب، وذلك مع فشل مشروعات إدماج المهاجرين في النسيج المجتمعي الفرنسي خاصة والأوروبي بصفة عامة، وبالتالي برزت ضرورة التفكير بعمق في قضية الهجرة بكل أبعادها.

## مكافحة الإرهاب

تعد ظاهرة الإرهاب مظهراً من مظاهر العنف الذي يتفشى في المجتمعات الدولية أو في المجتمع الداخلي، ورغم تنامي خطورة هذه الظاهرة، فإن وضع تعريف دقيق وجاد لها واجهته عدة صعوبات ومشكلات تحكمها الخلافات الأيديولوجية والمصلحية والمذهبية، سواء بالنسبة للباحثين أو المفكرين أو حتى الدول التي حاولت مقارنة هذه الظاهرة. وهذا ما سيثير عدة إشكالات وصعوبات عند تصنيف الإرهاب، أو عند تحديد إطار قانوني أو اتفاقي لمكافحة،<sup>89</sup> لأن التعامل مع أمر غامض يحمل في طياته الكثير من المخاطر والمحاذير، كما أن الإرهاب - باعتباره عملاً من الأعمال التي تمس حقوق الإنسان وحرياته الأساسية - يدخل في علاقة عكسية مع حقوق الإنسان،<sup>90</sup> إلا أن هذا لا يجوز أن يكون مبرراً لخرق حقوق الإنسان وازدراؤها عند مكافحة الإرهاب.

## 1. غموض مفهوم الإرهاب

لقد أعلن الشركاء المتوسطيون التزامهم بالوقاية من الإرهاب ومحاربتة، وذلك منذ إعلان برشلونة، وفي كل الإعلانات الصادرة عن المؤتمرات الوزارية التي تلتها، إلا أن أيّاً منهم لم يحاول تقديم تعريف لهذه الظاهرة وتحديد المقصود بها، مما جعل المسألة تلتبس وتختلط ببعض المفاهيم والظواهر الأخرى، وتسمح بتأويلات مغرضة تكون لها نتائج عكسية على المنطقة وعلى



مستقبلها، ولا سيما الخلط بين الظاهرة الإسلامية وبين الإرهاب<sup>91</sup> من جهة، والخلط بين حق مقاومة الاحتلال وبين الإرهاب من جهة أخرى.

كما كانت مسألة غموض مفهوم الإرهاب وراء عدم توصل الشركاء المتوسطيين إلى اتفاق بشأن الميثاق الأوروبي للمتوسطي للسلم والاستقرار الذي تم إقراره في برشلونة عام 1995، وتم تأكيده في شتوتجارت عام 1999 وفي القمم اللاحقة، وكان هذا الأمر مرتبطاً باختلاف الرؤية السياسية لكل الأطراف. ودون الدخول في جرد كل أسباب هذه الظاهرة نظراً لصعوبة حصرها،<sup>92</sup> فإنه يمكن ذكر بعضها؛ وهي:

- احتلال الأراضي وضمها وإخضاع سكانها للسيطرة الاستعمارية.
- مساندة بعض الدول لنظم حكم غير شرعية.
- عدم اهتمام المجتمع الدولي بالظلم الواقع على أفراد معينين أو على مجتمعات أو دول معينة.
- انتهاك حقوق الأفراد والشعوب أو الاعتداء على أموال ومصالح الدولة أو رعاياها بالخارج.
- القمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان وخاصة حق التعبير والرأي.<sup>93</sup>
- التمييز والتهميش الاجتماعي والاغتراب السياسي.

كذلك يمكن إرجاع ظاهرة الإرهاب عموماً إلى حقيقة واحدة هي الشعور بالإحباط، ذلك أنه على أثر الشعور بالإحباط - حقيقةً كان أو خيالاً - يمكن أن يتولد العنف الذي هو في ذاته تجسيد لعدم الحصول على الحقوق التي يعتقد مرتكبو الفعل الإرهابي مشروعيتها؛ فالإرهاب إذن - في هذه الحالة - بديل للحوار أو هو على الأقل رد فعل للتأجيج السلبية المترتبة عليه.<sup>94</sup>

واعتبر الاتحاد الأوروبي أن الإرهاب يشكل تهديداً استراتيجياً متنامياً لكل أوربا، وأن هذه الموجة من الإرهاب ترتبط بتطرف ديني عنيف، محاولاً استجلاء أسبابها في كل من الضغوط الممارسة من طرف الحداثة والأزمات الثقافية والاجتماعية والسياسية، واستلاب الشباب الذي يعيش في مجتمعات أجنبية<sup>95</sup>، وناقشت القمة الأوروبية المنعقدة في بلجيكا (كانون الأول/ ديسمبر 2002) تفاصيل مشروع قانون مكافحة الإرهاب الجديد، حيث تضمنت بنوده عدة نقاط زجرية لمواجهة الإرهاب لكن دون تحديد تعريف واضح وصريح.<sup>96</sup>

كما أن التطابق مع قيم الفكر الديمقراطي الذي يفتخر الغربيون بانتمائهم إليه يتطلب أن تكون المعركة ضد الإرهاب مطابقة للقانون ومبادئ العدالة والقانون الدولي،<sup>97</sup> بما فيها الاعتراف بحق مقاومة الاحتلال الذي كرسته موثيق القانون الدولي،<sup>98</sup> وأكد عليه كذلك إعلان برشلونة من خلال الدعوة لضمان حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

## 2. ضرورة احترام حقوق الإنسان خلال محاربة الإرهاب

يثير الإرهاب قضايا عدة من بينها كيف يمكن محاربته في الوقت الذي نحافظ فيه على قيم الديمقراطية والانفتاح والحرية، فهناك قلق بالغ من أن تجعل الحملة ضد الإرهاب أولوية اهتمامات الدولة بالإرهاب تفوق قضايا حقوق الإنسان. ولهذا طالب قرار مجلس الأمن رقم 1456 الصادر في كانون الثاني/ يناير 2003 الدول بأن تؤكد أن الإجراءات التي تتخذها لمحاربة الإرهاب تتفق مع التزاماتها تجاه حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولقد تبنت معظم دول المنطقة الأوروبية متوسطة، في أعقاب الاعتداءات التي شهدتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب وإسبانيا وبريطانيا، قوانين لمكافحة الإرهاب، ورغم تأكيد الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة على أن الإجراءات التي تم تبنيها مطابقة لمبادئ حقوق الإنسان، فإن التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان تؤكد أن الحكومات استمرت في تقليص الحقوق والحريات في ظل رعاية الحرب على الإرهاب، حيث لاحظت هذه المنظمات تزايد صنوف الانتهاكات والمعاملة السيئة لدوافع عنصرية، وإساءة المعاملة على أيدي الشرطة وتعرض المسلمين المشتبه فيهم للإيذاء في السجون بوصفهم إرهابيين، ولاحظت كذلك حالات وفيات في حجز الشرطة وزيادة مدة الاحتجاز في ظروف لا إنسانية دون الخضوع للمحاكمة.<sup>99</sup>

لم تكن هذه السلوكيات مقتصرة على دولة دون سواها، حيث وردت أنباء عن انتهاكات عديدة منها انتهاك الحق في المحاكمة العادلة<sup>100</sup> وكذلك رفض المحاكم مراراً طلبات محامي الدفاع باستدعاء شهود نفسي،<sup>101</sup> ويعتبر الضغط الذي مارسه ويمارسه الاتحاد الأوروبي على الدول الشريكة لمكافحة الإرهاب - باعتبارها بحسب الأوروبيين مصدراً ومنبعاً له - من بين العوامل التي أدت إلى مزيد من الانتهاكات التي طالت حقوق الإنسان في المنطقة.<sup>102</sup>

ورغم تأكيد المؤتمرات الوزارية الأوروبية ومتوسطة<sup>103</sup> على محاربة الإرهاب بكافة أشكاله أياً كانت دوافعه في إطار احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، إلا أن الأمر يعد مجرد خطابات للاستهلاك السياسي تكشف زيفها التقارير الصادرة عن المنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان، فوجود هذه الأساليب في الضفة الشمالية للمتوسط تؤكد زيف الادعاءات الأوروبية باحترام حقوق الإنسان وتضعف مصداقية الخطاب الأوروبي، وتبين بوضوح أنه عندما يتعلق الأمر بالأمن الأوروبي، فإنه لا مجال لاعتبارات حقوق الإنسان. ورغم أن مجلس الأمن الدولي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة وزراء مجلس أوروبا كرروا ضرورة تأكيد الدول من أن تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين، إضافة إلى تأكيد البيانات الرسمية للاتحاد الأوروبي على مبدأ عدم إمكانية وجود أمن دون حقوق الإنسان، فإنه وسط حمى المبادرات الأخيرة لمحاربة الإرهاب في كل من

الاتحاد الأوروبي وجيرانه يكاد يغيب مفهوم حقوق الإنسان وسيادة القانون كأساس للأمن الحقيقي، ووقعت حقوق الإنسان ضحية للسياسة الواقعية، حيث جرت تنحية الواجبات الدولية المترتبة على الدول.

### قضية الهجرة

تعني الهجرة «تغيير المكان والاستقرار من منطقة إلى أخرى أو من بلد إلى آخر، وقد تكون إرادية أو قسرية، داخلية أو خارجية، فردية أو جماعية، شرعية أو غير شرعية».<sup>104</sup> ورغم أن الهجرة حق من الحقوق التي يتمتع بها كل فرد، فإن شرط الانتقال إلى الخارج أصبح على قدر من الصعوبة، حيث تحولت في السنوات الماضية إلى قضية دولية شغلت الفكر الإعلامي والسياسي. وإذا كانت الهجرة من المشكلات التي تعرضت لها الشراكة الأوروبية المتوسطية، حيث أكدت على ضرورة معالجة كل جوانب الظاهرة واتخاذ الإجراءات اللازمة لجعلها أداة تقارب وتفاهم بين شعوب المنطقة، فإنها لم تنجح في تحقيق هذه الأهداف خاصة مع تصاعد حدة القلاقل التي عرفتها المنطقة حيث أصبحت الهجرة هاجساً أمنياً قرين الإرهاب، وشهد عام 2005 صعود ملف الهجرة بقوة إلى واجهة الأحداث السياسية في أوروبا إثر تفجيرات كل من مدريد ولندن و"انتفاضة" المهاجرين في الضواحي الفرنسية والتي انتقلت إلى عدة دول أوروبية أخرى، حيث كشفت هذه الأحداث مجتمعة الغطاء عن تراكمات لسليبات عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تفاعلت في أوساط المهاجرين عبر عقود من الزمن

وأعاد ملف حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين إلى الواجهة، ولم يقتصر الأمر على الهجرة الشرعية بل إن الهجرة السرية نالت حقها من الاهتمام إن لم تكن قد طغت على مثيلتها الشرعية.

#### 1. إهمال حقوق المهاجرين الشرعيين

يعيش في أوروبا ما يزيد على 23 مليون مسلم؛ أي حوالي 5٪ من مجموع سكانها، وقد أغلقت معظم الدول الأوروبية أبوابها في وجه العمالة المهاجرة منذ السبعينيات من القرن الماضي، ويصل إلى أوروبا سنوياً حوالي نصف مليون مهاجر لحالات لم شمل العائلات و400 ألف من اللاجئين السياسيين، ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان المسلمين (والذين بالطبع ليسوا كلهم من المهاجرين) في أوروبا عام 2015، وقد تصبح نسبتهم 20٪ من سكان أوروبا عام 2050.<sup>105</sup>

وقد نبهت الأحداث التي شهدتها مدريد ولندن وفرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى إلى خطورة ملف المهاجرين فيما يخص قضايا الأمن والحريات وحقوق الإنسان والعنصرية واللجوء السياسي ومشكلات الفقر والبطالة والتمييز وتحديات الاستيعاب والاندماج والمواطنة والتطرف والإرهاب والإسلام السياسي ونمو المشاعر العنصرية والتمييز والتطرف اليميني وطبيعة العلاقات بين التيارات والقوى السياسية الداخلية فيما يتعلق بالتعامل مع هذا الملف وأثره على العلاقات الأوروبية الخارجية، خاصة مع الدول المصدرة للهجرة.

دفعت هذه الأحداث الدول الأوروبية إلى مراجعة سياساتها المتعلقة بقوانين مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان والحريات المدنية واللجوء السياسي والدعوة ونشاط التنظيمات الإسلامية في أوروبا، والموقف من اتفاقية "شنجن" الخاصة بتأشيرات الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي، وقوانين الجنسية والإقامة، وسياسات مكافحة الهجرة السرية، وسياسات الاندماج والاستيعاب الخاصة بالمهاجرين، كما أدت هذه الأحداث إلى تزايد المخاوف من إقصاء دور العوامل الداخلية ومسؤولية الدول الأوروبية المباشرة عما آلت إليه ظروف المهاجرين من تهميش وفقر وتمييز، وإلقاء اللوم على المهاجرين العرب والمسلمين عما آلت إليه ظروفهم، وما قد يترتب على ذلك من التعامل مع ملف المهاجرين إقصاءً لا إدماجاً.<sup>106</sup>

إن ظاهرة الهجرة تشكل أحد العوائق التي تقف دون تحقيق شراكة أوروبية متوسطة حقيقية، وهي تؤرق كاهل الضفتين معاً.<sup>107</sup> كما أن التعامل الأوروبي - سواء على الصعيد الجماعي أو على صعيد الاستراتيجيات الوطنية - مع الهجرة كتهديد أمني يشرعن الإجراءات الرفضية للمهاجرين وللحجرة، ويغذي صورة أن الاتحاد لا يقاوم نظرية صراع الحضارات.<sup>108</sup>

لقد تعهد الشركاء المتوسطيون بتأمين الحماية لمجمل الحقوق المعترف بها في القانون الموجود لكل المهاجرين المستقرين شرعياً على أراضيهم،<sup>109</sup> مما يلقي على عاتق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه واجب ضمان حقوق

العمال المهاجرين التي يضمنها لهم القانون الدولي. ومن الآليات القانونية التي تضمنت حقوق العمال المهاجرين: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومعاهدات منظمة العمل الدولية، ومنها اتفاقية العمال المهاجرين (معدلة) رقم 97 الصادرة عام 1949، واتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) رقم 143 الصادرة عام 1975، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم لعام 1990 (دخلت حيز التنفيذ في 10 كانون الأول/ ديسمبر 2002).

ولاشك أن تطبيق هذه القوانين وضمان احترامها من شأنه أن يعالج المشكلة ولو جزئياً، وأن يحد من المضاعفات التي يشكلها هضم حقوق المهاجرين، خاصة في وقت تتصاعد فيه موجة الهجرة السرية والتي من شأن التعامل معها بالمنطق ذاته -أي الأمني- أن يدخل المنطقة في دوامة من الأزمات الاجتماعية.

## 2. محاربة الهجرة السرية: منظور حقوقي

إن وصول دول الاتحاد الأوروبي إلى هذه المرتبة العالمية المتقدمة وإلى هذا الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لم يكن ليتيم بهذا الشكل لولا المساهمة الفاعلة للعمال المهاجرين الذين تم الاستئجار بهم في فترات تاريخية معينة، قبل أن تضيق بهم أوروبا في السنين الأخيرة، حيث بدأت تبحث عن أفضل الصيغ للحد من توافدهم على أراضيها وتوحيد سياسات الهجرة الأوروبية لتمكين



الأجهزة الأمنية المختصة من ضبط أكبر لعمليات الدخول إلى القارة.<sup>110</sup> فخلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين تزودت الدول الأوروبية تدريجياً بمجموعة من القوانين حتى تتمكن من مراقبة الهجرة، وهكذا اقترحت إسبانيا في تموز/ يوليو 1986 التصويت على قانون أساسي للهجرة، كما بادرت إيطاليا إلى التخصيص في سياسة للهجرة بقانون "مارتولي" Martelé الذي اعتمد في عام 1990.<sup>111</sup>

تأتي هذه السياسة الأوروبية في ظل اختلال التوازن الاقتصادي والديمقراطي بين الشمال والجنوب؛ ففي هذا الأخير نجد حيوية ديمغرافية وزيادة ملحوظة، بينما نجد في الأولى تراجعاً ديمغرافياً وركوداً، كذلك هناك خصوبة مرتفعة في الشرق والجنوب ونقصاً في تعويض الوفيات في الشمال. وفي عام 1974 كان سكان البلاد المشاركة في الشراكة الأوروبية متوسطة أكثر قليلاً من ثلث سكان الاتحاد الأوروبي، وفي عام 2000 بلغت نسبتهم ثلثي سكان الاتحاد.<sup>112</sup> هذا التغير الديمغرافي أصبح مصدراً محتملاً لعدم الاستقرار، مما جعل دول الاتحاد الأوروبي تبحث منذ سنوات عديدة عن حماية نفسها ضد "الغزو" و"الاجتياح" المستمر الذي بالرغم من أنه مسالم فإن هذه الدول ترى فيه مصدراً للمشكلات.<sup>113</sup>

إن تقارير حقوق الإنسان ترصد انتهاكات خطيرة في حق هذه الفئة؛ منها الاحتجاز التعسفي، وأوضاع الاحتجاز القاسية، والتعرض للتعذيب، وإنكار حق المتمتع بالحماية القنصلية على المهاجرين المحتجزين، والوفاة نتيجة إفراط أفراد الشرطة أو قوات الأمن في استخدام القوة، ورد المهاجر

على الحدود، والترحيل الجماعي، وإفلات مرتكبي الجرائم التي يتعرض لها المهاجرون من العقاب.<sup>114</sup> وكلها ممارسات تبين بالواضح والملموس زيف الادعاءات الأوروبية، وأن ملف حقوق الإنسان يستعمل فقط لمساومة الدول الشريكة.

وقد وصفت المفوضية العليا للاجئين الموت التراجيدي لمئات الأشخاص الذين يحاولون كل عام الوصول إلى أوروبا بوسائل غير شرعية بالأزمة الإنسانية الرئيسية التي تتطلب تحركاً عاجلاً من كل الدول المعنية، وأكدت أن من بين الذين يشاركون في هذا الانتقال غير الشرعي عبر الأرض أو البحر أشخاصاً يبحثون عن آفاق اقتصادية أفضل، ولكن هناك أشخاصاً أيضاً هربوا من عنف النزاعات ومن كل أشكال العنف، فهم بحاجة إلى الحماية التي من المسؤولية القانونية للدول أن توفرها لهم،<sup>115</sup> وذلك بتطبيق اتفاقية جنيف لعام 1951 لحماية اللاجئين والبروتوكول الملحق بها والصادر عام 1967 والذي تقتصر الدول الأطراف فيها - فيما يتعلق بدول الشراكة الأوروبية متوسطة - على الجزائر وإسرائيل والمغرب وتونس.<sup>116</sup> إن ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي يضمن حق اللجوء طبقاً لاتفاقية جنيف لعام 1951 وبروتوكول 1967.<sup>117</sup>

وبرغم تبني بعض الدول الأوروبية برامج تسوية لأوضاع المهاجرين السريين بهدف تقليص حجم هذه الفئة والخفض من حالات الاستغلال اللاإنساني الذي يتعرض له، فإن الإجراءات المتخذة لا تحول دون وصول

مهاجرين جدد في وضعية غير قانونية راغبين بدورهم في الاستفادة من فرص تسوية الأوضاع.<sup>118</sup>

إن من حق هذه الفئة من المهاجرين الاستفادة من الضمانات التي تمنحها المواثيق الدولية لحماية حقوق الإنسان بغض النظر عن وضعيتهم غير القانونية، لأن العكس يعني نفي صفة الإنسانية عنهم، ومن بين المواثيق الدولية التي اهتمت بحقوق المهاجرين السريين اتفاقية الأمم المتحدة حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990 وخاصة في فصولها 67 و68 و69 حيث أكدت على عقاب من يلجأ إلى العنف أو استغلال العمال المهاجرين وأفراد أسرهم،<sup>119</sup> ولم تصادق الدول الأوروبية على هذه المعاهدة؛ وذلك لتتمكن من وضع قوانين هجرة متشددة بدعوى حماية أمنها القومي والتصدي للإرهاب،<sup>120</sup> في حين أن المشكلات الإنسانية التي تنطوي عليها الهجرة وخاصة الهجرة غير النظامية لا تقل خطورة عن الإرهاب الذي أصبح ذريعة في يد الدول للتضحية بحقوق الإنسان؛ ويعني هذا عدم توفر الاتحاد الأوروبي على استراتيجية واضحة للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

إن على الاتحاد الأوروبي عوض مطالبة دول جنوب المتوسط بمراقبة حدودها أن يتبنى مقاربة شاملة تعتمد عنصر التنمية بالأساس، وأن يزيد الدعم المقدم لهذه الدول، ولا سيما دول أفريقيا جنوب الصحراء باعتبارها المصدر الأول للمهاجرين، كما يتعين على الدول الأوروبية أن تساهم في

الاستثمار في الموارد البشرية في هذه الدول لرفع كفاءة اليد العاملة التي لن تتوقف حاجة الأوروبيين إليها على المدين القريب والمتوسط على الأقل، وأن تساعد على نقل التكنولوجيا وتوطينها، ولن يكون هذا الأمر إلا وفاء بأحد الالتزامات التي تلقىها على عاتقها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة إعلان الحق في التنمية لعام 1986.<sup>121</sup>

إن المقاربة الأمنية لقضية الهجرة عموماً أثبتت فشلها، كما أن مبادئ التجارة الحرة التي استهدفها مسلسل برشلونة لم تحترم، حيث تم استبعاد حرية تنقل الأشخاص بالإضافة إلى عدم إيلاء مسلسل إدماج المهاجرين في دول الاستقبال الكثير من الاهتمام. وإن دل هذا على شيء، فإنها يدل على أن الاتحاد الأوروبي لم يستعد بعد للاستجابة لمقترحات الشركاء المتوسطيين بتقنين حقوق المهاجرين في ميثاق للهجرة، ومع ذلك يبقى هدف الشراكة الأوروبية متوسطة في مواجهة الهجرة بعيد المنال أمام الطلب الأوروبي على اليد العاملة،<sup>122</sup> ولعل تبني سياسة الجوار الأوروبية قد يدفع باتجاه حل لمشكلة الهجرة، خاصة وأنها تتضمن حرية مرور الأشخاص.

### توسيع الاتحاد الأوروبي وسياسة الجوار

أمام بوادر انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي، عمل المجلس الأوروبي على استقبال أفواج طلبات الترشيح لعضوية المجموعة الأوروبية من طرف الدول الشيوعية السابقة، وذلك بتحديد معايير مشتركة تسمح

بمعالجة طلبات الترشيح، وبالتالي تحديد الدول المؤهلة للانضمام من غيرها. وفي الأول من أيار/ مايو 2004 دخل الاتحاد الأوروبي مرحلة تاريخية جديدة، حيث التحقت به عشر دول ليصبح مكوناً من 25 دولة (أصبح الآن 27 دولة بعد انضمام بلغاريا ورومانيا) وهو التوسع الأهم في تاريخ الاتحاد الأوروبي؛ فقد دخل الاتحاد الأوروبي إلى مصاف الدول العظمى بتوسيع فضاء الحرية والرفاهية والأمن الذي ميز البناء الأوروبي لمدة نصف قرن، وانتقل سكانه من 375 مليون نسمة إلى حوالي 500 مليون نسمة، ويرجى من هذا التوسع أن يعزز مكانة الاتحاد الأوروبي في المسرح الدولي، ويساعد على توحيد الصوت الأوروبي،<sup>123</sup> خاصة مع محاولة إقرار وثيقة دستورية موحدة تمنح الاتحاد الأوروبي شخصية قانونية.<sup>124</sup>

إن هذا التوسع أعاد رسم حدود الاتحاد الأوروبي، مما طرح ضرورة إعادة النظر في علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه، وهو ما سيتجلى من خلال إقرار الاتحاد الأوروبي سياسة جوار أوروبية تهدف إلى خلق "حلف" من الأصدقاء عن طريق تعميق التعاون السياسي والاقتصادي مع الجيران الجدد والقدماء.

### شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

حدد المجلس الأوروبي المنعقد بكونهناجن في حزيران/ يونيو 1993 معايير الانضمام التي يجب على كل الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي الالتزام بها واستكملها؛ وتنقسم هذه المعايير إلى معايير سياسية تفرض على

الدول المرشحة وجود مؤسسات فيها تضمن الديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان واحترام وحماية حقوق الأقليات، ومعايير اقتصادية تتعلق باقتصاد سوق حيوي، وقدرة على تحمل ضغوط المنافسة، والتعامل مع قوى السوق داخل الاتحاد الأوروبي. وهناك معايير أخرى تشمل التزامات مرتبطة بالانضمام، خاصة قبول أهداف الاتحاد السياسية والاقتصادية والنقدية، والقبول بمكتسباته.<sup>125</sup>

#### 1. معايير أكثر إلزامية في مجال حقوق الإنسان

تنص المادة 6 من معاهدة الاتحاد الأوروبي على أن «الاتحاد يتأسس على مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهي مبادئ مشتركة لكل الدول الأعضاء». وسواء تم النظر إلى حقوق الإنسان كهدف أو فقط كأحد المبادئ الأساسية للاتحاد، فإنها تكتسي أهمية بالغة في السياسات الداخلية والخارجية للاتحاد، وقد تم إعلانها في معاهدة أمستردام كشرط أولي واضح لعضوية الاتحاد الأوروبي (المادة 49)؛ وبالتالي، فإن الدولة التي تحترم المبادئ المنصوص عليها في المادة 6 يمكنها أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي، وذلك بعد أن تكون قد أصبحت على صورة الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد؛ أي دولة ديمقراطية تتميز بالتعددية السياسية، والتنظيم الدوري لانتخابات حرة، ووجود دولة قانون تضمن احترام حقوق الإنسان.<sup>126</sup> وبشكل خرق هذه المبادئ مبرراً لتعليق عضوية الدولة التي تقوم به، بما ذلك حق التصويت طبقاً للمادة 7.

وقد واجه المجلس الأوروبي في كوبنهاجن عشر طلبات انضمام صادرة من دول أوروبا الوسطى والشرقية؛<sup>127</sup> ولأجل هذا تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد تقارير آخذة في الحسبان جميع مصادر المعلومات التي توفرها الدول المعنية، وتلك التي تقدمها تمثليات المفوضية وسفارات الدول الأعضاء، فضلاً عن تلك الصادرة عن تقارير المنظمات الدولية وكذلك المنظمات غير الحكومية.<sup>128</sup>

وتعلن المفوضية في تقريرها ما إذا كانت الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد تستجيب لمعايير كوبنهاجن أو أن هذه المعايير بعيدة المنال بالنسبة لها، وفي حال استجابة الدولة المذكورة لهذه المعايير تقرر المفوضية بأهلية هذه الدولة للانضمام، ثم تعرض القضية على المجلس الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء ويتمتع بصلاحيات تقريرية، ويصدر قراره بالإجماع، بحيث يؤدي اعتراض ممثل دولة واحدة على الأقل إلى تعطيل القرار، وفي مرحلة ثالثة يحال القرار إلى البرلمان الأوروبي الذي يصوت عليه بأغلبية عدد نوابه، وليس بأغلبية الأصوات، وأخيراً لا يكون قرار قبول عضوية الدولة المرشحة نافذاً إلا إذا صادقت عليه كل الدول ذات العضوية وفقاً للآليات القانونية المستخدمة للتصديق على المعاهدات الدولية،<sup>129</sup> وهي فرصة تستغلها برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لإثارة مسائل حقوق الإنسان.

ويؤكد هذا على الأهمية القصوى التي يوليها الاتحاد الأوروبي لمسألة حقوق الإنسان والديمقراطية عند رغبة دولة ما في الالتحاق به وتؤكد رفضه

مشاركة دولة في التجربة الأوروبية ما لم تكمل مسارها الديمقراطي وما لم تتخلص من برائن الاستبداد وممارسات خرق حقوق الإنسان.

إن هذه الشروط السياسية أكثر إلزامية من تلك التي يضعها الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع الدول الثالثة، ومن بينها الدول الأعضاء في الشراكة الأوروبية متوسطة، وتتنوع هذه الشروط على عدة مستويات؛ قصوى وعادية ودنيا، وعند معالجة طلب العضوية في الاتحاد الأوروبي يتبع مبدأ الشروط العادية، بحيث يؤدي إخلال الدولة المرشحة للعضوية بأحد الشروط السياسية الأساسية المذكورة إلى رد طلب الانضمام أو إرجائه.<sup>130</sup>

و قد ذهبت المفوضية خلال إعدادها التقارير عن الدول المرشحة للعضوية إلى أبعد من دراسة آليات العمل الداخلية للمؤسسات السياسية لهذه الأخيرة، وذلك بالبحث في العلاقة فيما بين هذه المؤسسات السياسية ومدى استقرارها وتطبيقها مبادئ سيادة القانون في كل مستويات الإدارة العامة للدولة؛ وذلك بغية تقييم كيفية الممارسة الديمقراطية في الواقع مع بحث كيفية ممارسة العديد من الحقوق والحريات من خلال دور الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام ومدى التحقق من انطباق الشروط الخاصة بحرية الانتخابات العامة كأساس في بناء الحكومات الديمقراطية، إضافة إلى ذلك يتم التحقق - وفقاً للاشتراطات الخاصة بالعضوية التي سبق ذكرها - من الحريات الأساسية والخطوات التي تتخذها الحكومات في مجال تعزيزها، خاصة الحريات الفردية وما يرتبط بها من



حقوق الأقليات التي قد توجد في تلك الدول، وما إذا كانت الدولة محل الدراسة قد نجحت في استيعاب مثل هذه الأقليات أم لا.<sup>131</sup>

## 2. طموح تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

إن تناول نموذج تركيا في مقاربتنا لمسألة حقوق الإنسان في علاقة الاتحاد الأوروبي بالدول المرشحة للانضمام إليه ليس عبثاً أو محض صدفة، وإنما يكتسي أهمية قصوى لاعتبارات عدة؛ منها أن تركيا دولة متوسطة وعضو في الشراكة الأوروبية بالإضافة إلى أنها دولة إسلامية، دون نسيان أن ملف ترشيح تركيا من أعقد ملفات الانضمام للاتحاد الأوروبي، وقد شكل ملف حقوق الإنسان أحد الملفات الشائكة ومحل خلاف بين الاتحاد وتركيا.

إن رحلة تركيا نحو أوروبا شهدت بعض التوترات المرتبطة بانقلاب عام 1980 العسكري، علاوة على أن مشكلات أخرى من قبيل التوازن مع اليونان والقضية قبرصية والنزاع مع الأكراد كان لها تأثير سلبي على تحقيق طموحات أنقرة،<sup>132</sup> فبعد الانقلاب العسكري في عام 1980 شنت أوروبا حملة ضد انتهاكات حقوق الإنسان وعسكرة السلطة السياسية التركية، ووصل التدخل الأوروبي من زاوية الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى درجة بعيدة؛ ففي آذار/ مارس 1982 على وجه التحديد طالب البرلمان الأوروبي في بروكسل، بعد إدانته انتهاكات حقوق الإنسان ومصادرة الحريات الأساسية للفرد في تركيا، الجماعة الأوروبية بإيقاف المعونات والمساعدات بأنواعها عن

تركيا لحين التزامها باحترام حقوق الإنسان، وبالفعل تم وقف تقديم معونة مقدارها 650 مليون دولار، ودعا المجلس الأوروبي القادة الأتراك أن يكون الدستور التركي المزمع صياغته وإقراره متفقاً مع الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، وكان المجلس الأوروبي قد أرسل في كانون الثاني/ يناير 1982 بعثة استطلاعية لتقصي الأوضاع في تركيا، كما وجه تحذيراً للنظام التركي بالطرد من عضوية مجلس أوروبا في حالة عدم استجابته للمطالب الأوروبية الفردية في ميدان حقوق الإنسان وإضفاء الصبغة الديمقراطية على النظام الحاكم، وقد اعتبر الأتراك الأمر تدخلاً في صميم الشؤون الداخلية.<sup>133</sup>

تقدمت تركيا بطلب انضمام إلى الجماعة الأوروبية عام 1987 أي بعد انضمام إسبانيا والبرتغال، ولكن قرار المفوضية الأوروبية الصادر عام 1989 رد هذا الطلب موضحاً أن الدولة التركية تعاني نقصاً في الديمقراطية بسبب دور العسكر المحوري في الحياة السياسية، وكذلك بسبب القيود القانونية التي تحد من حرية العمل السياسي، كما نددت بالقمع السياسي الذي يعانيه الأكراد في شرق البلاد.<sup>134</sup> وانطلق مسار الديمقراطية التدريجي في تركيا من هذا الواقع واستجابة لمتطلبات عدة؛ منها السعي لنيل رضا الاتحاد الأوروبي، وتزامن هذا المسار مع دور متنام للبرلمان الأوروبي الذي تدخل في الحياة السياسية التركية مستخدماً قراراته الملزمة وغير الملزمة من أجل إدانة الانتهاكات التي ارتكبتها السلطة في حق المعارضين والأقلية الكردية، مثل قرار إدانة حظر حزب الديمقراطية الكردي DEP بسبب موقفه من القضية الكردية، لكنه لم يتدخل للدفاع عن حزب الرفاه المحظور.<sup>135</sup>

اقترحت المفوضية الأوروبية في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1999 منح تركيا وضع الدولة المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من دون بدء مفاوضات معها في الوقت الراهن، وهو ما اعتبره المسؤولون الأتراك أكثر مما هو متوقع، وهذا الموقف للمفوضية يعكس قلقاً أوروبياً نتيجة القصور في معالجة تركيا لمشكلات حقوق الإنسان ودور العسكر في الحياة السياسية. ومع ذلك تبقى هذه خطوة مهمة لأنها تؤرخ لبداية مرحلة الأوربة في تركيا، وتعتبر نقضاً لما قاله الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان بأن تركيا ليست أوربية وعاصمتها تقع خارج أوربا.<sup>136</sup> وعند صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أكد قاداته رغبتهم في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وحذروا من رفض طلب تركيا وأثره على حوار الحضارات.<sup>137</sup>

وبعد مسيرة مضنية من المساعي والمفاوضات الشاقة وتوحيماً لماراثون صعب من المساومات بين دول الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورج خلال تشرين الأول/ أكتوبر 2005 فتح الأوروبيون أبواب مفاوضات الانضمام أمام الأتراك المتعطشين للولوج منذ ما يناهز أربعة عقود، حيث وافق وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعهم على تدشين المفاوضات مع تركيا توطئة لمنحها عضوية الاتحاد بعد أجل غير معلوم؛<sup>138</sup> ما يعني أن الطريق أمام تركيا لا يزال طويلاً ومفتوحاً على كل الاحتمالات، بما فيها رفض الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا. وطبقاً للاصطلاح المعتمد، فإن هذا البلد لا يزال يمر بمرحلة ما قبل الانضمام، ويبدو أن المشكل الذي يطرحه انضمام تركيا ليس اقتصادياً

ولا سياسياً، وإنما هو أيديولوجي؛ فكيف يمكن لبلد ديانته الرسمية الإسلام أن ينتمي إلى أوروبا؟<sup>139</sup>

ومع ذلك لا يزال الاتحاد الأوروبي يتابع عن قرب مسلسل الإصلاحات في تركيا، وسيعتمد إلى تطبيق سياسة "لا تسامح" *Politique de Tolérance Zéro* فيما يتعلق بالتعذيب والمعاملة السيئة. وفي حالة خرق خطير للقيم الأساسية للاتحاد الأوروبي، فإن المفاوضات مع تركيا يمكن أن تعلق.<sup>140</sup>

إن رفض ضم تركيا سيختلف عن وضعها الراهن خارج الاتحاد الأوروبي؛ إذ سيؤدي إلى انكفائها على ذاتها، وستجد نفسها خط تماس دينياً وحضارياً مع أوروبا كما كانت طيلة قرون عدة، مما قد يدفعها إلى إعادة النظر في خيار العلمانية. وسيرى المسلمون في العالم الإسلامي، خاصة في دول المتوسط العربية، أن شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات التي يرفعها الغرب بعامة ليست سوى أدوات لتجويف الثقافة الإسلامية وإفراغ هويتهم من مضمونها، علماً أن مثل هذا الشعور والنظرة موجودان الآن (منع الحجاب في فرنسا مثلاً) وهو ما سيعطي صورة أوروبا المعتدلة وجهاً جديداً.<sup>141</sup>

### سياسة الجوار الأوروبية والمبادرات الأوروبية الجديدة

تهدف "سياسة الجوار الأوروبية" إلى الإجابة عن التحديات التي طرحها توسيع الاتحاد الأوروبي؛ فهذا التوسع يعني أن حدود الاتحاد الخارجية قد أعيد رسمها، وتهدف هذه السياسة إلى التعامل مع المستجدات التي طرحها

هذا التوسع، وذلك بإشراك الدول الجارة في منافع توسع الاتحاد الأوروبي لعام 2004 ولتعزيز الأمن والاستقرار لشعوب هذه الدول.<sup>142</sup>

وقد حاول رومانو برودي، الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية في كانون الأول/ ديسمبر 2002، إعطاء تعريف لسياسة الجوار في بداية ظهورها، وذلك من خلال تحديد هدفها بأنه «إيجاد حلقة أصدقاء، ترسي فضاء ازدهار واستقرار وأمن، وتقاسم الاتحاد كل شيء باستثناء مؤسساته».<sup>143</sup>

وفيما يتعلق بمنطقة الجنوب المتوسطي، فإن الجيران المتوسطيين يخشون أن يؤثر توسع الاتحاد الأوروبي على جهود تدعيم سياسة التعاون الأوروبية متوسطة؛ لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يحرص على تهدئة هذه المخاوف بتقديم سياسته الجديدة على أنها دفع نحو تعاون أشمل مع شركائه في الجنوب.<sup>144</sup>

وفي آذار/ مارس 2003 نشرت المفوضية الأوروبية وثيقة رسمية بعنوان "أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الشرق والجنوب" والتي سميت فيما بعد "سياسة الجوار الأوروبية" وتعني بكل من دول جنوب وشرق المتوسط والجيران الشرقيين للاتحاد الأوروبي، واحتوت الوثيقة على العديد من الأفكار في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.<sup>145</sup>

وحددت المذكرة الصادرة عن المفوضية الأوروبية في 12 أيار/ مايو 2004 بعنوان "سياسة الجوار الأوروبية: وثيقة توجيهية" أهداف وأولويات السياسة

الأوربية للجوار، والتي سيتم تميمها عن طريق مخططات عمل خاصة بكل دولة على حدة، أخذاً في الحسبان لخصوصياتها. وأكد الاتحاد من خلال هذه الوثائق على ربط الفوائد التي تمنحها هذه السياسة بما يتم إحرازه من تقدم في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي.

#### 1. مضامين حقوق الإنسان في سياسة الجوار الأوربية

كانت نقطة البداية في الاقتراب الشامل للاستراتيجية الأمنية الأوربية هي الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين أبعاد كل من الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعسكري؛ ومن ثم جاءت الحاجة إلى تشكيل مجموعة سياسات متكاملة لكل هذه الأبعاد بهدف انتقال الاتحاد الأوربي من إدارة الأزمات إلى الوقاية منها،<sup>146</sup> وترتكز هذه الاستراتيجية الأمنية على حقيقة مسلّم بها وبسيطة، مفادها أنه لم يعد هناك تهديد عسكري صرف وأنه لا يمكن أن تكون مواجهة أي تهديدات عسكرية بحتة. وتسعى هذه الاستراتيجية لتحقيق أمن الجيران، فكما قال خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية الأوربية: «حتى في زمن العولمة لاتزال الجغرافيا تحظى بمكانة مهمة مما يحتم على أوروبا أن تشجع الحكامة، وتدعم الإصلاحات الاجتماعية والسياسية ومحاربة الرشوة وإقامة دولة القانون وضمان احترام حقوق الإنسان، وهي الوسائل الأفضل لتقوية النظام الدولي».<sup>147</sup>

وتعتبر سياسة الجوار الأوربية تطبيقاً للاستراتيجية الأمنية الأوربية على المستوى الإقليمي، حيث يمكن اعتبار الاتحاد الأوربي وجيرانه مجتمعاً

أمنياً متشابكاً؛ أي مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية، لدرجة أنه لا يمكن إدراك الأمن القومي لأي منها بمعزل عن الأخرى، وتفرض سياسة الجوار إقامة علاقات متميزة مع دول الجوار تقوم على الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة خاصة في مجالات حكم القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة، بمعنى أن تتمتع الدول غير الأعضاء بمزايا العضوية بما فيها الحريات الأربع (حرية تنقل الأشخاص، والبضائع، والخدمات، ورؤوس الأموال) دون الدخول كأعضاء.<sup>148</sup>

حددت الوثيقة التوجيهية لسياسة الجوار، السابق ذكرها، الإطار العام للالتزامات التي على المنخرطين في هذه السياسة الالتزام بها، وهي تنبع من القيم المشتركة التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي؛ أي احترام حقوق الإنسان وكرامته والحرية والديمقراطية والمساواة ودولة القانون، وتعلن الوثيقة أنه بانخراط الجيران في عدد من المعاهدات المتعددة الأطراف والاتفاقيات الثنائية التي أبرمها مع الاتحاد يكونون قد التزموا باحترام الحريات وحقوق الإنسان الأساسية، حيث إن كل جيران الاتحاد الأوروبي موقعون على اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.<sup>149</sup>

وإذا كان هذا هو الإطار العام لسياسة الجوار الأوروبية فإنها ستقوم على أساس سلسلة من خطط العمل المميزة التي سيتم صياغتها بالتعاون مع كل شريك، وذلك طبقاً لمبدأين قام بشرحهما المفوض الأوروبي المكلف بالشؤون

الخاصة بالتوسع كانتر فيرهوفن Grunter Verheughen خلال زيارته للمغرب يومي 4 و5 شباط/ فبراير 2004 وهما:<sup>150</sup>

- مبدأ الملكية المشتركة؛ الذي يفترض أن إعمال هذه السياسة سيتحدد باشتراك مع كل دولة على حدة.
- مبدأ التباين؛ الذي يأخذ في الحسبان الوضعية الخاصة بكل دولة، فسياسة الجوار ليست "بذلة بمقاس موحد"، حسب تعبير المفوض الأوروبي كانتر فيرهوفن.
- وقد حدد مخطط العمل الخاص بالمغرب عدداً كبيراً من الأولويات تدخل في منظور اتفاقية الشراكة، وتعكس كذلك أولوية الحكومة المغربية،<sup>151</sup> ومن بين هذه الأولويات:
- متابعة الإصلاحات التشريعية وتطبيق المقتضيات الدولية في مجال حقوق الإنسان.
- التعاون في المادة الاجتماعية بهدف تقليص الفقر وعدم الاستقرار، وخلق فرص الشغل.
- تقوية الأجهزة الإدارية المكلفة بالسهر على دعم الممارسة الديمقراطية ودولة القانون.
- معالجة إمكانية إعادة النظر في التحفظات على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.



- مباشرة النقاش داخل اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان والديمقراطية والحوكمة.
- تنمية وتشجيع وحماية حقوق المرأة والطفل.
- ضمان احترام حقوق الإنسان في أثناء محاربة الإرهاب.
- متابعة الحوار حول شروط عيش وإقامة العمال المغاربة وعائلاتهم المقيمين بصفة قانونية في الاتحاد الأوروبي.

ان أهم ما يثير الانتباه في هذا المخطط هو ما تضمنه من مأسسة لمسألة حقوق الإنسان، وذلك بإنشاء لجان فرعية تهتم بهذه القضية، وهو ما لاقي ترحيب المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان،<sup>152</sup> وقد دعا البرلمان الأوروبي إلى استشارة وإشراك المجتمع المدني في أعمال هذه اللجان الفرعية بطريقة تحسن مراقبة وضعية حقوق الإنسان.<sup>153</sup>

تشكل هذه المضامين تطوراً بالمقارنة مع ما ورد في مسلسل الشراكة الأوروبية متوسطة، وهو تطور كذلك في الموقف الأوروبي من قضية حقوق الإنسان، فإذا كان الاتحاد الأوروبي لم يعتمد إلى تطبيق المادة الثانية من اتفاقيات الشراكة الأوروبية متوسطة فإن استقراء الوثائق المتعلقة بسياسة الحوار توضح أنه هذه المرة جاد في إصلاح وضعية حقوق الإنسان، وأنه سيعمل على تنفيذ الشروط الإيجابية؛ بمعنى الاستفادة من المزايا بحسب ما يتحقق من إصلاح، وهو ما عبر عنه كريستيان لافلو مهندس سياسة الحوار بقوله: «إننا نحمل جزيرة كبيرة لمن يمضي على طريق الإصلاح».<sup>154</sup>

إذا كانت نتائج عملية برشلونة غير مرضية لجانب المتوسط فإن سياسة الجوار الأوروبي تمثل وسيلة أكثر تحديداً ودقة، يمكن من خلالها قياس مدى التقدم في العلاقات على كلا الجانبين من عدمه، بما يعنيه ذلك من إعادة الحيوية لعملية برشلونة وذلك عبر تقديم حوافز جديدة لدول المتوسط، وفي نفس الوقت تحديد التزامات أكثر دقة، حيث تمثل الشروط الإيجابية التي تبناها الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار أداة ملائمة لدفع عملية الإصلاح السياسي والانفتاح واحترام حقوق الإنسان، كما يمكن أن تتكامل مع المبادرة الجديدة "الاتحاد من أجل المتوسط".

## 2. الاتحاد من أجل المتوسط

عرف مسلسل برشلونة منذ انطلاقه عدة مبادرات جديدة وأنشئت هيئات متعددة في محاولة لتقويم المسار وإعطائه دفعة جديدة، كلها من مصدر أوروبي، الشيء الذي يدل على استمرار تشتت وحدة الجنوب وعدم قدرته على النهوض ولم الشتات وتوحيد الصفوف وتكوين رؤية موحدة تجعله في موقع المبادر عوض المتلقي للمبادرات الأوروبية. وقد كانت آخر مبادرة هي التي أعلن عنها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إبان حملته الانتخابية بإنشاء "اتحاد متوسطي"، سيطلق عليه فيما بعد "الاتحاد من أجل المتوسط" حيث عقدت القمة التأسيسية له يوم 13 تموز/ يوليو 2008. وقد جاءت المبادرة في سياق دولي يتميز باشتداد التنافس الدولي في المنطقة، فقد

كان ولا يزال حوض المتوسط مركز التقاء الحضارات والأديان، ومركز الاستراتيجية العالمية، حيث لم تخف كل القوى الكبرى رغبتها في أخذ موقع لها فيه. إلا أنه في السنين الأخيرة عرف ميزان القوى تحولات باستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في الانفراد بالقيادة العالمية وكذلك بروز القوى الصاعدة خاصة الآسيوية، ومحاولتها لعب دور على الصعيد العالمي. بالإضافة إلى انتقال مركز الثقل الاستراتيجي العالمي إلى القارتين الآسيوية والأمريكية. وهو ما يشكل تهميشاً لأوروبا التي ظلت منشغلة منذ العقد الماضي ببناء الوحدة الأوروبية وتوسيعها. من هنا كانت فرنسا واعية بأن استمرار اختلال الأوضاع بهذا الشكل سيعمق تهميشها وتهميش أوروبا، لذا بدأت تعمل جاهدة على استعادة دورها ومكانتها في هذه المنطقة التي ظلت تحت نفوذها بحكم التاريخ والجغرافيا.

فكل المبادرات أرادت أن تجعل من المتوسط فضاءً للسلم والاستقرار والرفاهية، وكلها اعتبرت أن استقرار المنطقة يمر عبر التبادل الحر، إلا أن الحصيلة كانت هزيلة بكل المقاييس؛ فمساهمة دول الجنوب وشرق المتوسط في المبادلات العالمية في تراجع بلغ (حوالي 4٪) والاستثمارات الأجنبية المباشرة في حدود 2٪، ومعظمها من دول الخليج العربي. أما الاستثمارات المخصصة للبحث العلمي فهي أقل من 1٪ من الناتج الداخلي الخام، فيما المبادلات الإقليمية البينية هي الأضعف عالمياً؛ أي أقل من 12٪؛ مما نتج عنه استمرار الفقر وضعف نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، واتساع

دائرة البطالة التي أصبحت تمس حاملي الشهادات العليا، مع استمرار نزيف الأدمغة. وهذا ما يجعل الأمن والاستقرار الاجتماعي في هذه الدول محل تساؤل. ولتفادي هذا الوضع، فإن الدراسات تجمع على أنه يتوجب على هذه الدول أن تحقق نمواً سنوياً بين 6 و7٪. وحسب تقرير لمعهد المتوسط، فإنه يجب على هذه الدول خلق حوالي 22 مليون فرصة عمل من الآن إلى عام 2020؛ وذلك فقط لتفادي ارتفاع معدل البطالة، فيما تقدر الوكالة الفرنسية للتنمية بأن على هذه الدول خلق 90 مليون فرصة عمل في السنوات العشرين المقبلة؛ إذا أرادت المنطقة وقف موجة البطالة.<sup>155</sup>

لقد أثار إطلاق فكرة الاتحاد المتوسطي الكثير من اللغط. وإذا كان مضمونه في البداية قد حُدد في البيئة والطاقة والأمن، وهي الأمور التي تحظى بأهمية فرنسية وأوروبية في تجاهل تام لأولويات دول جنوب وشرق المتوسط، إلا أن المشاورات التي تمت فيما بعد وخاصة بين فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا عدلت المشروع ليصبح الاتحاد من أجل المتوسط، حيث قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في آذار/ مارس 2008 بأن يكون المشروع استمراراً للمبادرات السابقة؛ أي في إطار مسلسل برشلونة. ويجدر التذكير بأن الأمر لا يتعلق باتحاد شبيه بالاتحاد الأوروبي؛ فالمشروع يقوم على فكرة التعاون وليس منطق الاندماج والمشاركة في المؤسسات الأوروبية، وبهذا فالأوروبيون كانوا صرحاء من قبل حول استحالة انضمام دول جنوب وشرق المتوسط للاتحاد الأوروبي.

وقد حددت مذكرة صادرة عن المفوضية الأوروبية<sup>156</sup> وموجهة إلى المجلس والبرلمان الأوروبيين تحت عنوان "مسلسل برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" في 20 أيار/ مايو 2008 أهداف وآليات عمل المبادرة الجديدة التي استقرت تسميتها على هذا العنوان، كما قامت المفوضية بمشاورات مع الشركاء المعنيين بهدف تحديد الأولويات والطرق المناسبة لإعطاء دفعة جديدة لهذا المسلسل، وأكدت على أن المبادرة ستكون شراكة متعددة الأطراف ستمحور حول مشاريع وطنية وعبر وطنية تشمل دول الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في مسلسل برشلونة وكذا الدول المراقبة، بالإضافة إلى البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وموناكو، وهي شراكة تقوم على المسؤولية المشتركة والمساواة.

واقترحت المذكرة آليات عمل الاتحاد، والتي ستمثل في عقد قمة على مستوى رؤساء الحكومات كل سنتين سستكفل بتبني الإعلان السياسي والموافقة على برنامج العمل للسنتين المقبلتين، فيما سيعقد وزراء الخارجية اجتماعات خلال الفترة الفاصلة بين القمم وذلك لتقييم الحصيلة واستخلاص النتائج والتحضير للقمة المقبلة. وستشكل الجمعية البرلمانية المتوسطية برلمان "مسلسل برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط". وتطبيقاً للمسؤولية المشتركة اقترحت المذكرة إقامة رئاسة مزدوجة تتكون من رئيس من دول الاتحاد الأوروبي ورئيس من الدول الشريكة، وسكرتارية مشتركة ولجنة دائمة مشتركة.

## الخاتمة

إذا كانت مبادرة "مسلسل برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" قد تشكل حلحلة للوضع القائم في منطقة البحر الأبيض المتوسط، إلا أن هناك الكثير مما يتعين القيام به لوضع هذا المشروع في موضعه، حيث يجب خلق جو من الثقة بين جميع الأطراف والتعامل على قدم المساواة وتجاوز النظرة الاستعمارية للأوروبيين تجاه دول جنوب وشرق المتوسط والتعامل على أساس توازن المصالح. وإذا كانت المبادرة ستشمل جميع دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى دول خارج الاتحاد وغير متوسطة، فإنه على الدول العربية الدعوة إلى إشراك جامعة الدول العربية على غرار إشراك المفوضية الأوروبية، وكذلك التمسك بانخراط جميع الدول العربية وخاصة دول الخليج العربية، التي قد يشكل انخراطها سنداً قوياً للمشاريع التي يعتزم القيام بها.

إذا كان الجميع يلقي باللائمة على عملية السلام في الشرق الأوسط في فشل مسار برشلونة في تحقيق أهدافه، فإنه على أوروبا أن تكون شجاعة أمام شعوبها وشعوب المنطقة لتقوم بدور موازن للدور الأمريكي في عملية السلام، وأن تتخلى عن المساندة المجانية لإسرائيل في عدوانها على العرب في الشرق الأوسط. ويبقى هذا الأمر مجرد أمنية؛ لأن الواقع يؤكد العكس تماماً، فالرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي صاحب مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط

لم يتوقف يوماً عن تأكيده دعم فرنسا والاتحاد الأوروبي لإسرائيل، بل أكثر من ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يبحث إمكانية منح إسرائيل وضع الدولة شبه العضو، بكل ما قد يترتب عليه من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن موقف الأوروبيين لن يعرف تغييراً على الأقل في الأمد القريب والمتوسط؛ مما قد يعوق سير المبادرة الجديدة.





## الهوامش

1. سعيد الصديقي، «حقوق الإنسان وحدود السيادة الوطنية»، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 50 (الرباط: أيار/ مايو-حزيران/ يونيو 2003)، ص 83.
2. محمد نشاطوي، شرط حقوق الإنسان في الاتفاقيات الاقتصادية الأورو-إفريقية: معاهدات لومي نموذجاً، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الحقوق (غير منشورة)، مراكش: جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2000، ص 4.
3. غانم حمد النجار، «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هل كان صناعة غربية؟»، مجلة السياسة الدولية، العدد 150 (القاهرة: تشرين الأول/ أكتوبر 2002)، ص 70.
4. معصوم مرزوق، «حقوق الإنسان في العلاقات الدولية: الشعار والحقيقة»، صحيفة الحياة (لندن: 1996/ 12/ 5).
5. رضوان زيادة، «الإسلاميون وحقوق الإنسان: إشكالية الخصوصية والعالمية»، مجلة المستقبل العربي، العدد 236 (بيروت: تشرين الأول/ أكتوبر 1998)، ص 108.
6. محمد فائق، «حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية»، مجلة المستقبل العربي، العدد 245 (بيروت: تموز/ يوليو 1999)، ص 5.
7. عبد العزيز النويضي، الحق في التنمية بين القانون الدولي والعلاقات الدولية (الدار البيضاء: مطبعة النجاش الجديدة، 1998)، ص 190.
8. محمد فائق، مرجع سابق، ص 9-10.
9. انظر:  
"Le partenariat Euro-méditerranée vu du Sud," Sous la direction de Bichara Khader, Paris: L'Harmattan, 2001, 14.

10. Ibid., 14.
11. للاطلاع على تشكيل ودور مختلف أجهزة الاتحاد الأوربي، انظر:  
<http://www.europa.eu.int>
12. أحمد إدريس، «العولمة والشراكة أو عهد عدم المساواة»، مجلة دراسات دولية، العدد 81 (تونس: نيسان/ إبريل 2001، ص51).
13. كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية متقدمة جداً في هذا المجال على نظيرتها الأوربية، خاصة في عهد الرئيس جيمي كارتر. للتوسع في هذا المجال، انظر: دافيد ب. فورستين، حقوق الإنسان والسياسة الدولية، ترجمة محمد مصطفى غنيم (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993).
14. انظر:  
Richard Gillispie and Richard Youngs, *The European Union and Democracy Promoting: The Case of North Africa* (London: Frank Cass Publishers, 2002), 40-42.
15. محمد فائق، «حقوق الإنسان والتنمية»، مجلة المستقبل العربي، العدد 251 (بيروت: كانون الثاني/ يناير 2000)، ص98.
16. انظر ديباجة إعلان الحق في التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1986:  
<http://www.aihr.org.tn/arabic/convinter/Conventions/tachriaat/development86OK.pdf>
17. المرجع السابق، المادة 3.
18. بطرس بطرس غالي، خطة للتنمية (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 1995)، ص42.
19. شكره الحاج، «بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، أية علاقة؟»، مجلة طنجهيس للقانون والاقتصاد، العدد 4 (طنجة: جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2004)، ص48.

20. انظر :

Philip Alston, Mara Bustelo and James Heenan, *The EU and Human Rights* (Oxford: Oxford University Press, 1999), 576.

21. انظر :

Pierre Tabatoni, "L'Interdépendance des droits économiques et sociaux entre pays avancés et pays en développement," dans 'les pays en voie de développement entre l'exigence démocratique et la priorité économique' thème de 2ème session 1994. Publication de l'académie du Royaume du Maroc, Rabat et Novembre 1994, 109.

22. انظر :

"EU. Annual Report on human rights 2004", European communities 2004, 9. sur le site: <http://consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/FRHR2004.pdf>

23. محمد نشطاوي، مرجع سابق، ص 147.

24. المرجع السابق، ص 241-255.

25. انظر :

Tanguy de Wilde D'Estamel, "la dimension politique des relations économique extérieures de la communauté Européenne, sanctions et incitants économiques comme moyen de politique étrangère", Bruxelles établissements, Bruylant 1998, 372.

26. أحمد إدريس، مرجع سابق، ص 52.

Fouad M. Ammor, "le Partenariat Euro-méditerranéen a l'heure de l'élargissement, perception du sud", Imprimerie de Fédala mohamadia MAROC, première édition, GERM 2004, 8.

27. أحمد صدقي الدجاني، «المواءمة بين سياسات متعارضة في إطار التعاون الدولي»، في ندوة: البلدان النامية بين المتطلبات الديمقراطية والأولوية الاقتصادية (الرباط: منشورات أكاديمية المملكة المغربية، 28-30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994)، ص 77.

28. انظر:

Olfa Lamoulou, "L'enjeu de l'islamisme au cœur du processus de Barcelone", revue Critique internationale n° 18. Janvier 2003, 131. sur le site: <http://www.cairn.info/revue-critique-internationale-2003-1-page-129.htm>

29. سلوى المرابط، المغرب والاتحاد الأوروبي: مسار الشراكة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، فاس: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2003-2004، ص 63.

30. طه المجذوب، «الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية»، مجلة السياسة الدولية، العدد 137 (القاهرة: تشرين الأول/ أكتوبر 1999)، ص 95-96.

31. علي محافظة، «العلاقات الأوروبية-العربية: الروابط والمصالح والمحاذير»، مجلة شؤون عربية، العدد 121 (القاهرة: ربيع 2005)، ص 78.

32. انظر:

Gerd Pope, "Human rights constitute an instrument of conflit prévention," in *les droits de l'homme et la société civile en Méditerranée*, Rapport de la conférence du Partenariat Euro-méditerranée organiser par la fondation Friedrich Ebert en coopération avec le réseau Euro-méditerranéen des droits de l'homme et le forum des citoyens de la méditerranée stuttgart, Allemagne 15 avril 1999, 34.

33. انظر:

Marie Torrelie, "L'ingérence humanitaire et le nouvel ordre mondial," in *le nouvel ordre mondial: réalité ou illusion?* Edition EDDIF Casablanca Maroc, 1994, 91-92.

34. انظر:

Intervention de M. Madjid Benchidh dans *les droits de l'homme et la société civile en Méditerranée*, op cit., 86.

35. خالد السفنياني، كلمة أمام الندوة الدولية الخامسة لحقوق الإنسان ومستقبل التعاون والأمن في البحر المتوسط، نظمها التجمع الدستوري الديمقراطي في تونس 4-5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 (تونس: منشورات مركز الدراسات والتكوين، 1993)، ص 29.

36. كلمة لمحمد أبو يحيى، المرجع السابق، ص 30.

37. أيان بيرون وتشارلز شماس، مضامين برامج ميدا على حقوق الإنسان، ترجمة أيمن ج. حداد (كوبنهاجن: الشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان، أيلول/ سبتمبر 2002)، ص 27-28.

38. محمد فاروق النبهان، «الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في بيان قمة مجلس الأمن الدولي»، في: البلدان النامية بين المتطلبات الديمقراطية والأولوية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 86-87.

39. أيان بيرون وتشارلز شماس، مرجع سابق، ص 29.

40. انظر:

Mohamed Nachtaoui, "la clause des droits de l'homme dans la politique extérieure européenne," in *Droits de l'homme: souveraineté et ingérence*, publication de la revue marocaine d'administration local et de développement (REMALD) imprimerie Almaarif Aljadida, Rabat séries de thèmes actuels, n° 37, 2002, 155.

41. محمد إدليل، التعاون الأوروبي-متوسطي في المجال الأمني، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، فاس: جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الحقوق بفاس، 2004، ص 61.

42. حيث كان هناك تنافس بين جنوب وشرق المتوسط من جهة ووسط وشرق أوروبا من جهة أخرى، فيما يتعلق بجذب الاستثمارات وجلب الاهتمام الأوروبي، وهذا يعكس الاختلاف داخل الاتحاد الأوروبي بين توجه كانت تقوده ألمانيا بعد توحيدها يركز على

الحدود الشرقية للمجموعة الأوربية ويحاول الدفع باتجاه الاهتمام بهذه المنطقة وتوجه تقوده الدول الأوربية المطلة على المتوسط تدفع بسياسة المجموعة تجاه زيادة التعاون مع الشطر الجنوبي من المتوسط.

43. طه المجذوب، مرجع سابق، ص 100.

44. محمد نشطاوي، مرجع سابق، ص 127-128.

45. انظر:

Silevestro Massimo, "Le Parlement Européen et les droits de l'homme," in Revue du marché commun (RMC) N 394 Janvier 1996, 37.

46. يجدر التأكيد بداية أن مشروع الشراكة يعكس تفاوتاً هاماً في علاقات القوة بين الاتحاد من جهة والدول العربية المتوسطة من جهة أخرى؛ فالاتحاد يتفاوض ويتفاوض ككتلة قوية جداً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، بينما تتفاوضت وتتفاوض الدول العربية الضعيفة أصلاً بصورة منفردة مع عدم تكافؤ كبير جداً في علاقة الطرفين، انظر محمد الأطرش، «التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطة»، مجلة المستقبل العربي، العدد 272 (بيروت: تشرين الأول/أكتوبر 2001)، ص 88.

47. انظر المادة (F) من القسم الأول من معاهدة الاتحاد الأوروبي (ماستريخت 1992):

<http://mjp.univ-perp.fr/europe/1992tue5.htm>

وكذلك الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لسنة 1950:

[http://www.lexinter.net/UE/convention\\_europeenne\\_des\\_droits\\_de\\_l'homme.htm](http://www.lexinter.net/UE/convention_europeenne_des_droits_de_l'homme.htm)

48. انظر:

Rapport préparé par Khémaïs Chammar et Caroline Stainier, "Guide sur les droits de l'homme dans le processus de Barcelone" Réseau Euro-méditerranéen des droits de l'homme, Copenhague, avril 2000, 20.

49. انظر: Roberto Aliboni, "Common Languages on Democracy in the Euro-mediterranean Partnership," *Euro-mesco papers* 31 (Lisbon: May 2004): 10.
50. تجدر الإشارة إلى أن طبيعة هذه الحقوق تحمل الكثير من الغموض، لذلك سيتم تحليل المفزى من ذكر هذه الحقوق وما تحمله من تأويلات لاحقاً.
51. Khémaïs Chamhari et Caroline Stainier, op. cit., 22-26.
52. سلوى المرباط، مرجع سابق، ص 74.
53. وذلك حسب المعايير التي يضعها معهد الحرية *Freedom House*، انظر: Roberto Aliboni, op. cit., 6-7.
54. حسن عباية، «الفضاء المتوسطي: رؤية جيوسياسية»، جريدة التجديد، العدد 811 (المغرب: 8 كانون الأول/ ديسمبر 2003).
55. انظر: Abdelwahab Biad, "La Dimension Humaine de la sécurité dans le partenariat euro-méditerranéen" in *le partenariat de l'Union Européenne avec les pays tiers : conflits et convergences*, sous la direction de Marie-Françoise labouz, Bruylant, Bruxelles 2000, 75-76.
56. Ibid., 83.
57. انظر: Adil Jazouli, "libre circulation des personnes et droits de l'homme: expérience Marocaine" in *Royaume du Maroc: conseil consultatif des droits de l'homme*, Première rencontre méditerranéen des institutions nationales de protection et de promotion des droits de l'homme, Marrakech 27-29 Avril imprimerie Najah El Jadida 1998, 93-94.
58. انظر تقرير ربيعة الناصري وإليزيس نصير، «دمج حقوق المرأة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الشراكة الأوروبي-متوسطة: حقوق المرأة في الأردن وإسرائيل

وتونس والجزائر وسوريا ولبنان ومصر والمغرب وفلسطين»، (كوبنهاجن: الشبكة الأوروبية ومتوسطة لحقوق الإنسان، 2003).

59. انظر:

Béatrice Hibou et Louis Martinez, "le partenariat euro-maghrébin un mariage blanc?" Les études de CERI n° 47, 1998, 12, sur le site <http://www.ceri-sciencespo.com/publica/etude/etude47.pdf>

60. هناك عدد كبير من القرارات الأمية التي تدعو إلى احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

61. Khémaï Chammari et Caroline Stainier, op. cit., 94-95.

62. فمثلاً المادة 2 من اتفاقيات الشراكة مع كل من مصر وإسرائيل وتونس صيغت كالتالي: «تقوم العلاقات بين الأطراف وكذلك كافة أحكام الاتفاقية نفسها على احترام حقوق الإنسان الأساسية والمبادئ الديمقراطية التي ترشد سياساتهم الداخلية والدولية وتمثل عنصراً رئيسياً لهذه الاتفاقية». للاطلاع على نصوص الاتفاقيات، انظر: <http://www.europa.eu.int/eur-lex/fr/>

63. فيها صيغ في اتفاقية الشراكة مع المغرب كالتالي: «إن احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان المبنية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سيكون مصدراً إلهاماً للسياسات الداخلية والخارجية للأطراف المتعاقدة، ويشكل عنصراً رئيسياً لهذه الاتفاقية»، المرجع السابق.

64. انظر المادة 90 من اتفاقيات الشراكة مع المغرب، والفصل 90 من اتفاقية الشراكة مع تونس، والفصل 86 من اتفاقية الشراكة مع مصر على سبيل المثال، المرجع السابق.

65. انظر:

Mohamed Zerouali et Abdelhak Jannati-Idrissi, "La clause 'droits de l'homme' dans les accords euro-Méditerranéens: portée et obstacles" in *Droits de l'homme: souveraineté et ingérence*, op. cit., 161.



66. انظر:

Abderrahim El Maslouhi, "le champ politique marocain face à la conditionnalité exogène des droits de l'homme," in REMALD n° 23. Avril 1998. imprimerie Almaarif Aljadida, Rabat. Voir aussi "le processus démocratique au Maroc entre les pression internationales et la demande nationale: cas de la crise des droits de l'homme (1990-1998)" in Tanjis n° 4, revue de l'université abdelmalik saadi tanger 2004.

67. انظر:

Mohamed Ben El Hassan Alaoui, "la coopération entre l'Union européenne et les pays du Maghreb," NATHAN Paris Cedex France 1994.

68. Mohamed Zerouali et Abdelhak Jannati-Idrissi, op. cit., 178-179.

69. سوسان روكيل وتشارلز شماس، «مراجعة لحقوق الإنسان في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل: ربط الأفعال بالتزامات 2003-2004»، (كوبنهاجن: الشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان، أيار/ مايو 2005)، ص 17.

70. يرتبط شرط العنصر الرئيسي بشرط عدم التنفيذ، حيث يعتبر هذا الأخير ترجمة للأول، وقد تم تحديد الإجراءات المناسبة المتوقعة اتخاذها في حالة خرق حقوق الإنسان أو تعطيل المسلسل الديمقراطي في لائحة غير نهائية من طرف المفوضية في عام 1995، يمكن الاطلاع عليها في:

COM (95) 216final du 23-05-1995 communication de la commission intitulée "la prise en compte du respect des principes démocratique et des droit de l'homme dans les accords entre la communauté et les pays tiers" sur [www.europa.eu.int/](http://www.europa.eu.int/)

71. سوسان روكيل وتشارلز شماس، مرجع سابق، ص 17.

72. انظر ص 19 في الوثيقة التالية:

[http://europa.eu.int/eurlex/en/com/cnc/2003/com2003\\_0294en01.pdf](http://europa.eu.int/eurlex/en/com/cnc/2003/com2003_0294en01.pdf).

73. انظر:
- Philip Alston, Mara Bustelo and James Heenan, op. cit., 578.
74. عُرِّفت اتفاقية الشراكة الأوروبية-مصرية الحرق الجوهرية في المادة 86 بأنه: «الحرق الجوهرية للاتفاقية الحالية يتمثل في شجب لها لا تبرره القواعد العامة للقانون الدولي، أو حرق قوي لعنصر أساسي من الاتفاقية»، انظر:
- <http://www.europa.eu.int/eur-lex/fr/>
75. انظر المادة 60 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، انظر النص الكامل للاتفاقية في:
- <http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/viennaLawTreatyCONV.html>
76. Khémaïs Chammari et Caroline Stainier, op. cit., 100.
77. انظر على سبيل المثال المادة 87 من اتفاقية الشراكة الأوروبية-مغربية، والمادة 83 من اتفاقية الشراكة الأوروبية-مصرية في: <http://www.europa.eu.int/eur-lex/fr/>
78. Khémaïs Chammari et Caroline Stainier, op. cit., 100.
79. Mohamed Zerouali et Abdelhak Jannati-Idrissi, op. cit., 179.
80. انظر:
- Commission Européenne, "Note d'information mensuelle sur les droits de l'homme et la démocratisation", Mai 2002, 30.
81. إيناس إبراهيم، «دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: المبادرات الأوروبية»، قراءات استراتيجية، العدد 2 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، شباط/فبراير 2005)، ص 4.
82. الاسم مكون من الأحرف الأولى من الاسم الكامل للبرنامج باللغة الفرنسية MEDA، وترجمة الاسم هي "الإجراءات المصاحبة" Mesures d'accompagnement.
83. انظر:
- Erwan Lannon, "le partenariat euro- méditerranéen: éléments d'une analyse juridique," in Bichara Khader, op. cit., 208-216.

84. في عام 1996 فقط تم دعم 62 مشروعاً متعلقاً بحقوق الإنسان بتكلفة بلغت حوالي 9 ملايين يورو، وفي العام الذي تلاه وصل الدعم إلى ما قيمته 8 ملايين يورو، وغطت 53 مشروعاً وقد كان للسلطة الفلسطينية النصيب الأوفر في كلتا العمليتين، انظر:
- Fadhel Moussa, "Réflexions sur la clause relative au respect des principes démocratique et des droits de l'homme," dans les accords d'association Maghreb-Union européenne, in *Droits de l'homme: souveraineté et ingérence*, op. cit., 149.
85. أيان بيرن وتشارلز شماس، مرجع سابق، ص 77.
86. المرجع السابق، ص 76-78.
87. Khémaïs Chammari et Caroline Stainier, op. cit., 119.
88. Ibid., 120-123.
89. إدريس لكريني، «مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية»، مجلة المستقبل العربي، العدد 281 (تموز/ يوليو 2002)، ص 37.
90. حسنين المحمدي بوادي، حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006)، ص 51.
91. Olfa Lamloum, op. cit., 142.
92. أحمد أبو الوفا، «ظاهرة الإرهاب الدولي»، مجلة السياسة الدولية، العدد 161 (القاهرة: تموز/ يوليو، 2005)، ص 161.
93. سٌئل مونتسكيو عن أي الناس أخطر فأجاب: المنوع من الكلام؛ لأنه إذا تكلم فسيتكلم بعضلاته، انظر: Montesquieu, de l'esprit des lois (1748).
94. أحمد أبو الوفا، مرجع سابق، ص 161.

95. انظر:

“une Europe sûre dans un monde Meilleur: stratégie européenne de sécurité,” Bruxelles le 12 Décembre 2003, sur le site: <http://www.iss.europa.eu/uploads/media/solanaf.pdf>

96. دنيا العشي، مسألة حقوق الإنسان في إطار الحرب الدولية على الإرهاب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، أكadal: كلية الحقوق، 2004، ص 29.

97. انظر:

Mario Soares, “Réflexions sur la stratégie mondial antiterroriste dans le cadre euro-méditerranéen” in *les relations internationales durant la première décennie de XXI Siècle ; Quelle perspectives*, publication de l’académie du Royaume du Maroc, session de printemps 2002, 49.

98. من أهم هذه المواثيق؛ اتفاقية جنيف لعام 1949 والبروتوكولان الملحقان بها، ومؤتمر فيينا لحقوق الإنسان لعام 1993، ومبادئ وميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد شرعية تقرير المصير والحق في الدفاع الشرعي الجماعي والفردى، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان لعام 1948.

99. تقرير منظمة العفو الدولية، 2005، انظر:

<http://www.ara.amnesty.org/report2005>

100. للاطلاع على شروط المحاكمة العادلة وعلى وضعية القضاء في المنطقة المتوسطية، انظر: سبان لويس-انتوني والسيد محمد مواقت، العدالة في بلدان جنوب وشرق المتوسط (كوبنهاجن: الشبكة الأوروبية لمتوسطية لحقوق الإنسان، تشرين الأول/ أكتوبر 2004).

101. تقرير منظمة العفو الدولية، 2005، مرجع سابق.

102. «برشلونة بعد مضي 10 سنوات، منظمة العفو الدولية تحت الاتحاد الأوروبي على الوفاء بالتزاماته إزاء حقوق الإنسان»، انظر:

<http://www.ara.amnesty.org.library/index/aror610222005>

103. نذكر - على سبيل المثال - المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي الذي انعقد في كريت عام 2003.

104. انظر:

Gada Zouhari, *Politique de lutte contre l'immigration clandestine - cas du Maroc et de l'Espagne*, Mémoire de DESA, Faculté de droit Agdal-Rabat 2003-2004, 31.

105. علي محافظة، مرجع سابق، ص 80.

106. ناصر حامد، المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج، مجلة السياسة الدولية، العدد 163 (القاهرة: كانون الثاني/ يناير 2006)، ص 194.

107. نور الدين لوكران، الشراكة الأوروبية متوسطة بعد 10 سنوات، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، أكادال، الرباط: كلية الحقوق، 2006، ص 122.

108. انظر:

Euromesco Report, "Barcelona Plus: Towards a Euromediterranean Community of Democratic States," (April 2005), 23, at: [http://www.euromesco.net/media/barcelonaplus\\_en\\_fin.pdf](http://www.euromesco.net/media/barcelonaplus_en_fin.pdf)

109. انظر السلسلة الثالثة من إعلان برشلونة (الشراكة الاجتماعية والإنسانية): <http://europa.eu/scadplus/leg/fr/tvb/r15001.htm>

110. أنس الشاذلي، «وضعية المهاجرين المغاربة على ضوء اتفاقية تشنغن»، جريدة التواصل، العدد 1 (المغرب: 18 / 11 / 1998)، ص 13.

111. انظر:

Moyètè ChériGui, "la politique méditerranéenne de la France: entre diplomatie collective et leadership," édition l'Harmattan, Mars 1997, 110.

112. علي محافظة، مرجع سابق، ص 83.

113. انظر:

Alain Douvergne, "l'immigration: l'Europe veut se protéger," revue le point n° 1369, Paris, 12 Décembre 1998, 82 et 85.

114. تقرير عن حالة حقوق الإنسان للمهاجرين، مقدم من المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان، الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة، البند 105 (ب) من جدول الأعمال، «مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية»، 377 / 59 / A، 22 أيلول/ سبتمبر 2004، انظر:

<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/520/65/PDF/N0452065.pdf?OpenElement>

انظر كذلك: تقرير منظمة العفو الدولية، 2005، مرجع سابق.

115. انظر:

"L'UNHCR, appelle les pays de l'euromed a garantir la protection des réfugiés", disponible sur:  
<http://www.un.org/ops/newsfr/storyf.asp?newsID=11452>  
&C11=Migration

116. تقرير منظمة العفو الدولية، 2005، مرجع سابق.

117. انظر:

L'article 18 de la charte des droits fondamentaux de l'Union Européenne stipule que, "le droit d'asile est garanti dans le respect des règles de la convention de Genève du 28 Juillet 1951 et de protocole du 31 Janvier 1967 relatifs au statut des réfugiés et conformément au traité instituant la communauté européenne", [http://www.europarl.europa.eu/charter/pdf/text\\_fr.pdf](http://www.europarl.europa.eu/charter/pdf/text_fr.pdf)

118. انظر:

Abdallah Boudahrain, "les oublies des droits humains, les travailleurs migrants marocains clandestins en europe," Revue Marocaine des études internationales n° 2, oujda, Janvier 1999, 84.

119. انظر:

Pour plus d'informations sur les droits des migrant clandestin, voir Gada Zouhari, op. cit., 45-48.

120. «الحقوق القانونية للمهاجرين غير الشرعيين»، حوار مع رئيس فرع منظمة العفو الدولية بالمغرب السيد محمد السكتاوي، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A1DB02D8-E7E0-46A1-A664-BE85B4BCAE3E.htm>

121. انظر عبدالعزيز النويضي، مرجع سابق.

122. انظر:

Euromesco Report, "Barcelona Plus: Towards a Euromediterranean Community of Democratic States," op. cit.

123. انظر:

Louis Cartou, "l'Union européenne," édition Dalloz 2002 Paris Cedex 14, 72.

124. انظر مشروع الدستور الأوروبي:

<http://european-convention.eu.int/docs/Treaty/cv00850.fr03.pdf>

125. Louis Cartou, op. cit., 69-70.

126. Tanguy de Wilde D'Estamel, op. cit., 374.

127. هذه الدول هي التشيك وأستونيا وهنغاريا وبولندا وسلوفاكيا وبلغاريا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا.

128. Khémais Chammari et Caroline Stainier, op. cit., 112.

129. انظر:

Manfred Nowak, "Human Right Conditionality in Relation to Entry and Full Participation in the EU," in *The EU and Human Rights*, op. cit., 689-690.

130. فؤاد نهرا، «الاتجاهات السياسية في أوروبا وقضية انضمام تركيا»، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116 (بيروت: خريف 2004)، ص 78-79.
131. سامح غالي، «قضايا توسيع الاتحاد الأوروبي»، ملف الأهرام الاستراتيجي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، انظر: <http://www.Ahram.org.eg/acpss/>
132. لبنى بوشيا، مسلسل توسيع الاتحاد الأوروبي وتركيا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، أكادال، الرباط: كلية الحقوق، 2006، ص 89.
133. سيد عبدالمجيد، «تركيا والاتحاد الأوروبي: الواقع والمستقبل»، كراسات استراتيجية، العدد 108 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2001)، ص 10-11.
134. فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 79.
135. المرجع السابق، ص 80.
136. محمد نور الدين، «تركيا والاتحاد الأوروبي: مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط»، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116 (بيروت: خريف 2004)، ص 66.
137. فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 82.
138. بشير عبدالفتاح، «تركيا: خطوة جديدة نحو الاتحاد الأوروبي»، مجلة السياسة الدولية، العدد 163 (القاهرة: كانون الثاني/يناير 2006)، ص 190-191.
139. الحبيب بو لعراس، «سياسة الجوار الأوروبية من وجهة نظر المغرب العربي»، مجلة دراسات دولية، العدد 96 (تونس: تشرين الأول/أكتوبر 2005)، ص 15.
140. انظر:
- Elargissement de l'UE, "Question et réponse", Novembre 2005 Bureau de l'intégration DFAE/DFE, Disponible sur: [www.Europa.admin.ch/en/info-mot/dossiers/F/erweiterung-faq.pdf](http://www.Europa.admin.ch/en/info-mot/dossiers/F/erweiterung-faq.pdf)
141. محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 75.



142. انظر:

Communication de la commission, "politique européenne de voisinage, Documentation d'orientation," Bruxelles le 12.05.2004. / com (2004) 373 final, 2-3, sur le site: [http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/strategy/strategy\\_paper\\_fr.pdf](http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/strategy/strategy_paper_fr.pdf)

143. انظر:

Roman Pordi, "A wider Europe a Proximity Policy as the Key to Stability," sixth ECSA World Conference (Brussels: December 5-6, 2002), at: <http://www.europa.eu.int/comme.external-relations/we/intro/index.htm>

144. نائلة عكرمي، «سياسة الجوار الأوروبية: رؤى متقاطعة للبحر الأبيض المتوسط»، مجلة دراسات دولية، العدد 96 (تونس: تشرين الأول/أكتوبر 2005)، ص 33.

145. حسن أبوطالب، «ثلاثية الإصلاح والحريات والمعرفة»، التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، ص 160-161.

146. انظر:

Ahmed OUNAIS, "les blocages de l'euro- méditerranée," revue études internationales n° 97, Tunis : Décembre 2005, 31.

147. انظر:

Discours du haut représentant de l'union européenne pour la politique étrangère et sécurité commune: M Javier Solana, "une stratégie de sécurité pour l'UE: une Europe plus sûre dans un monde meilleur", Paris 24/04/2004 sur: [www.europa.eu.int/Solana](http://www.europa.eu.int/Solana)

148. محمد مطاوع، «أوروبا والمتوسط: من برشلونة إلى سياسة الجوار»، مجلة السياسة الدولية، العدد 162 (القاهرة: كانون الثاني/يناير 2006)، ص 40.

149. انظر:

Conventions internationales dans le domaine de droits de l'homme: Etats de ratification. Source communication de la commission, "politique

européenne de voisinage,” com (2004) 373 final, sur: [http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/strategy/strategy\\_paper\\_fr.pdf](http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/strategy/strategy_paper_fr.pdf)

150. انظر:

Günter Verheughen, “L’ UE, par sa politique de voisinage, offre son soutien aux reformes au Maroc,” IP/04/170 Bruxelles le 12.05.2004 disponible sur: <http://www.europa.eu.int/comme.external-relations/we/ intro/ index.htm>

151. انظر: مخطط العمل، المغرب والاتحاد الأوروبي، على:

[www.delmar.cec.eu.int/fr/ue-maroc/plan%20d'actionpdf](http://www.delmar.cec.eu.int/fr/ue-maroc/plan%20d'actionpdf)

152. انظر: ورقة بيان موقف للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان حول اجتماع برشلونة + 10 وحقوق الإنسان (1 آذار/ مارس 2005)، في:

<http://www.euromed-right.net>

153. انظر:

Parlement européenne, Rapport sur le processus de Barcelone revisité (2005/2058), (INT) commission des affaires étrangère, final A6-0280/2005, sur: <http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=//EP//NONSGML+REPORT+A6-2005-0280+0+DOC+PDF+V0//FR>

154. محمد مطاوع، مرجع سابق، ص 43.

155. انظر:

Jean-François Jamet, “les défis politique et économiques de l’union pour la Méditerranée,” Question d’Europe n° 93, 25 mars 2008, Fondation robert Schuman.

156. انظر:

Communication de la commission au parlement européen et au conseil “le processus de Barcelone: union pour la Méditerranée,” COM (2008), bruxelles le 20 /05/08 sur: [http://ec.europa.eu/external\\_relations/euromed/docs/com08\\_319\\_fr.pdf](http://ec.europa.eu/external_relations/euromed/docs/com08_319_fr.pdf)

## نبذة عن المؤلف

عبد العالي حور: حاصل على شهادة دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام بتخصص "الدبلوماسية المغربية" من جامعة محمد الخامس - السويسي عام 2006.

يعمل إطاراً في وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي منذ عام 2008. ويعمل على تحضير أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام في موضوع "الأمن الإنساني: المخاطر والتهديدات في غرب المتوسط".



## صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لسي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنسم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمد	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيبا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية
7.	سمير الزين ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوروبي والمصارف العربية
9.	سامي الحزندار	المسلمون والأوروبيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
12.	عبدالفتاح الرشيدان	العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير

13. ماجسد كيالسي المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده - مركزاته - تناقضاته
14. حسين عبدالله النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
15. مفيد الزبيدي بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16. عبدالمنعم السيد علي دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
17. مدوح محمود مصطفى مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والمنطقة
18. محمد مطهر الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19. أمين محمود عطايا الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20. سالم توفيق النجفي الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21. إبراهيم سليمان المهنا مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية
22. عماد قدورة مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
23. جلال عبدالله معوض نحو أمن عربي للبحر الأحمر
24. عادل عوض العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
25. وسامي عوض البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم:
26. محمد عبدالقادر محمد برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
27. محمد عبدالقادر محمد استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
28. ظاهر محمد صكر الحسناوي الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27. صالح محمود القاسم الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
28. فايز سارة الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29. عدنان محمد هياجنة دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30. جلال الدين عز الدين علي الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31. سعد ناجي جواد الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32. هيل عجمي جميل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33. كمال محمد الأسطل نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34. عصام فاهم العامري خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35. علي عمود العائدي الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36. مصطفى حسين المتوكل محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37. أحمد محمد الرشيد التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38. إبراهيم خالد عبد الكريم الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39. جمال عبد الكريم الشلبي التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40. أحمد سليم البرصان إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحسب حزب حيران/ يونيو 1967

41. حسن بكر أحمد العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل
42. عبدالقادر محمد فهمي دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43. عوني عبدالرحمن السباعي العلاقات الخليجية - التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44. إبراهيم سليمان مهنا التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وأثار على التنمية المستدامة
45. محمد صالح العجيلي دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46. موسى السيد علي القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47. سمير أحمد الزين النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48. الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49. باسيل يوسف باسيل سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50. عبدالرزاق فريد المالكي ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطر وحلوله (دراسة ميدانية)
51. شذا جمال خطيب الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52. عبداللطيف محمود محمد موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53. جورج شكري كتين العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها
54. علي أحمد فياض مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55. مصطفى عبدالواحد الولي أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56. خير الدين نصر عبدالرحمن آسيا مسرح حرب عالمية معتملة
57. عبدالله يوسف سهر محمد مؤسسات الاستشراف والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين



58. علي أسعد وطفة واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
59. هيثم أحمد مزاحم حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999
60. منقلد محمد داغر علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
61. رضا عبد الجبار الشمري البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
62. خليل إسماعيل الحديثي الوظيفة والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
63. علي سيد فؤاد النقر السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
64. خالد محمد الجمعة آليات تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
65. عبد الخالق عبدالله المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
66. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
67. الطاهرة السيد محمد حمية سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
68. عصام سليمان الموسى تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
69. علي أسعد وطفة التربية إزاء تحديات التعصب والعنصر في العالم العربي
70. أسامة عبد المجيد العاني المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

71. حمد علي السليطي التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
72. سرمد كوكب الجميل عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
73. أحمد سليم البرصان المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية) التحوّل إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة
74. محمد عبدالمعطي الجاويش حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان
75. مازن خليل غرايبة ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
76. تركي راجي الحمود دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإمبراطوري: نموذج بن جوربون الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة
77. أبو بكر سلطان أحمد سلمان قادم آدم فضل ناظم عبدالواحد الجاسور فيصل محمد خير الزراد
78. سلمان قادم آدم فضل جاسم يونس الحريري علي محمود الفكيكي
79. ناظم عبدالواحد الجاسور
80. فيصل محمد خير الزراد
81. جاسم يونس الحريري
82. علي محمود الفكيكي

83. عبدالمعزم السيد علي العولة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84. إبراهيم مصحوب الدليمي المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظور سوسيولوجي)
85. سيار كوكب الجميل المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86. منار محمد الرشواني سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87. محمد علي داهش اتهامات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88. محمد حسن محمد الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89. رضوان السيد مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات
90. هوشيار معروف لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91. محمد الدعيمي الإسلام والعولة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولة
92. أحمد مصطفى جابر اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاذ
93. هاني أحمد أبوقديس استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94. محمد هشام خواجكية القطاع الخاص العربي في ظل العولة
95. وأحمد حسين الرفاعي وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
96. ثامر كامل محمد العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
- الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

97. علي مجيد الحمادي الجهود الإنشائية العربية وبعض تحديدات المستقبل
98. آرشاك بولاديان مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99. خليل إبراهيم الطيار الصراع بين العلانية والإسلام في تركيا
100. جهاد حرب عودة المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101. محمد علي داهش اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102. عبدالله المجيدل حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103. حسام الدين ربيع الإمام البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104. شريف طلعت السعيد مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 - 1995)
105. علي عباس مراد مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106. عمار جفال التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107. فتحي درويش عشية الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108. عدي قصيور حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109. عمر أحمد علي جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله - آثاره - وضعه القانوني
110. محمد خليل الموسى التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111. محمد فايز فرحات مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

112. صفات أمين سلامة
113. وليد كاصد الزبيدي
114. محمد عبدالباسط الشمتقي
115. محمد المختار ولد السعد
116. ستار جبار علالي
117. إبراهيم فريد عاكوم
118. نورزاد عبدالرحمن الهيتي
119. إبراهيم عبدالكريم
120. لقمان عمر النعمي
121. محمد بن مبارك العريمي
122. ماجد كيالسي
123. حسن الحاج علي أحمد
124. سعد غالب ياسين
125. عادل ماجد
126. سهيلة عبد الأنيس محمد
- أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع
- الفرانكفونية في المنطقة العربية:
- الواقسع والآفاق المستقبلية
- استشراف أولي لأثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن
- تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط
- عوائق الإبداع في الثقافة العربية
- بين الموروث الأسر وتحديدات العولمة
- العراق: قراءة لوضع
- الدولة ولعلاقاتها المستقبلية
- إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية
- المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس
- التعاون لدول الخليج العربية: نظرة تحليلية
- حزب كديما وحكومته الائتلافية: دراسة حالة في
- الخريطة السياسية الإسرائيلية وانعكاساتها
- تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام
- الرؤية العمانية للتعاون الخليجي
- مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته
- خصخصة الأمن: الدور المتنامي
- للشركات العسكرية والأمنية الخاصة
- نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي
- مسؤولية الدول عن الإساءة للأديان
- والرموز الدينية
- العلاقات الإيرانية - الأوروبية:
- الأبعاد وملفات الخلاف

127. ثامر كامل محمد الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي
128. فاطمة حافظ تمكين المرأة الخليجية: جدل الداخل والخارج
129. مصطفى علوي سيف استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي
130. محمد بويوش قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية
131. راشد بشير إبراهيم التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات: دراسة تطبيقية على إمارة أبوظبي
132. سامي الخزنadar تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيتين الإقليمية والدولية
133. محمد عبد الحميد داود الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للموارد المائية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
134. عبدالله عبد الكريم عبدالله تسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي: دراسة في اتفاقية واشنطن لتسوية نزاعات الاستثمار ونطاق أعمالها
135. أحمد محمود الأسطل تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال قياسات الرأي العام: مسح لأساليب الممارسة وللرأي العام
136. محسن محمد صالح النهوض المـــاليـــزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي
137. رضوان زبيادة الإسلام السياسي في سوريا
138. رضا عبد السلام علي اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية: دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية
139. عبد الوهاب الأفندي أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة

140. حسين عبد المطلب الأسرج دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية
141. خالد حامد شنيكات عمليات حفظ السلام: دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية
142. محمد يونس تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة
143. عبد العالي حور حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية متوسطة





## قواعد النشر

### أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقية واحدة أو عبر البريد الإلكتروني.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقمي الهاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.
9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.
10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

يراعى عند كتابة الموامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه:  
الكاتب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.  
الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 1500 دولار أمريكي وخمس نسخ كإهداء من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

### ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «دراسات استراتيجية».
2. يتم إخطار الباحث بها يفيد وصول بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها، كي يرسل البحث للتحكيم الخارجي.
4. يرسل البحث إلى ثلاثة محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.
5. يحظر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تسلم اتفاقية النشر من الباحث.
6. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.
7. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.
8. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

## قسمة اشتراك في سلسلة دراسات استراتيجية

الاسم :  
المؤسسة :  
العنوان :  
ص. ب : ..... المدينة :  
الرمز البريدي :  
الدولة :  
هاتف : ..... فاكس :  
البريد الإلكتروني :  
بدء الاشتراك : (من العدد : ..... إلى العدد : ..... )

### رسوم الاشتراك\*

لأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت ([www.ecssr.ae](http://www.ecssr.ae)) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa و Master Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

### قسم التوزيع والمعارض

ص. ب: 4567 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: [books@ecssr.ae](mailto:books@ecssr.ae)

الموقع على الإنترنت: <http://www.ecssr.ae>

\* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.





48  
85

Bibliotheca Alexandrina



0918405

ISSN 1682-1203

ISBN 978-9948-14-015-3



9 789948 140153



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية